الفصل الأول

التعريف بظاهرة الرأى العام

obeikandl.com

مقدمـــة الفصل الأول:

كما أن لكل علم من العلوم قضيته ومشكلته الكبرى التى تعد محور أبحاثه ونقطة الارتكاز فيه، وتدورحولها سائر قضاياه الفرعية ومشاكله الجزئية، فإن لكل ظاهرة علمية مفتاحًا أساسيًا يصلح للتعامل المنهجى معها؛ ويشهد الواقع أنه منذ نشأت الجماعة السياسية وتميزت بالانقسام إلى سلطة سياسية حاكمة ومجتمع سياسى محكوم ثارت مشكلة العلاقة بينهما على نطاق واسع، وفى هذا الإطار برزت ظاهرة الرأى العام كأحد المظاهر والجوانب المعبرة عن هذه العلاقة بين السلطة الحاكمة؛ فالرأى العام يُعد ولو فى أحد أبعاده تعبيراً عن آراء الشعوب سواء اتخذت شكلاً سلميًا أو عنيفًا تجاه قضاياها ومشاكلها، كما يعد محورا للرابطة السياسية بين الحكام والمحكومين.

والواقع أن دراسة هذه العلاقة وتحليلها على المستوى النظرى تستلزم تحد يد طرفيها **الأول: السلطة السياسية الحاكمة و التى تعنى القدرة على تحديد سلوك الآخرين وآرائهم والتحكم فيها؛ ولذا يُطلق عليها سلطة الأمر [1]، أما الأفعال السياسية التى تقوم بها فإنها تتحقق عبر امتلاك الكلمة أو توهم امتلاكها الأمر الذى يثير مجموعة من القضايا الخاصة باتجاهات الرأى العام [2]، وأما الطرف الثانى: فهو الرأى العام والذى يقتضى تحديده - بمنهجية و برؤية سياسية - دراسته فى علاقته بوحدة التحليل الأساسية للظاهرة السياسية (أى ظاهرة السلطة).**

وتفترض العلاقة بين الطرفين السلطة السياسية و الرأى العام صوراً مختلفة من التفاعل بصدد كل واقعة أو حادثة تُثير رأيًا عامًا، ويلعب الطرف الأول إزاءها أدواراً معينة يمكن تحليلها والوقوف على حقيقتها، أما **جوهر العلاقة** وإشكاليتها الأساسية المستترة خلفها والمسيطرة على الرابطة السياسية و المحددة لمحورها الأساسى الذى تدور حوله كافة دينامياتها فهو عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

وسنكرس هذا الفصل لبيان كيفية دراسة القضية منهجيًا مع تحليل الدراسات المقاربة والمشابهة بصورة نقدية، وعلى هذا ينقسم الفصل إلى مبحثين:

يتناول المبحث الأول: بناء الإطار التحليلى لدراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية، بداية من المُسلمات والتساؤلات الأساسية، ثم الأطر والنماذج والأدوات المنهجية لدراسة الموضوع.

ويقدم المبحث الثانى: نماذج من الكتابات العربية الأساسية السابقة التى درست العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام سواء كانت دراسات نظرية، أو اختبارية ميدانية برؤية تقويمية لبيان مقدار التحيز الكامن فيها، وذلك على مستويات ثلاثة: **الأول**: **المفاهيمى** من خلال التركيز على بيان مدى صلاحية وكفاءة مفاهيم الدراسة فى التعبير عن الظاهرة، تأسيسًا على كون المفاهيم تشكل أساس الإطار التحليلى الضابط لدراستها، و**الثانى**: **الأطر، والأدوات المنهجية** التى تسهم فى تحويل الإطار النظرى إلى مجموعة من الإجراءات التطبيقية والفعلية، **والثالث**: **النتائج** التى توصلت إليها هذه الدراسات بصدد الظاهرة مع مقارنتها لتحليل مدى الاتساق والمصداقية فيها. . . .

ولعل قيمة مراجعة الدراسات السابقة تتمثل فى أنها توقفنا على بعض نواحى القصور بها، والتى بتلافيها تكون بعض جوانب الإضافة العلمية لهذا الكتاب.

* * *

المبحث الأول

العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام: الإطار التحليلى

يتضمن الإطار التحليلى للعلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام مجموعة من المفاهيم السياسية، والأطر التفسيرية، و النماذج والأدوات. . .إلخ، مع بيان كيفية توظيفها توظيفًا تحليليًا، وسنبدأ بمناقشة النقطة المحورية فى قضية العلاقة وبيان حدود فعلها ؛ بمعنى بحث المعايير التى تتحدد على أساسها علاقة السلطة السياسية بالرأى العام فى المجتمعات المختلفة، يلى ذلك توضيح إطار تعامل السلطة السياسية الحاكمة مع مراحل عملية تكون ظاهرة الرأى العام من زاوية التدخل لتشكيله وصناعته، ثم ننتقل إلى مستوى أكثر نسبية لنرى كيفية توظيف النماذج، والمفاهيم الأساسية فى دراسة القضية .

أولا: المعايير المحددة لطبيعة علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها:

تقدم الدراسات التى تناولت الموضوع الكثير من المعايير المحددة لطبيعة علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها، ولعل من أهمها:

١ - معيار درجة النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى:

تعتبر معظم الدراسات التنموية التى تتبنى مداخل التحديث السياسى، والتى تناولت بالدراسة والتحليل علاقة السلطة السياسية بالرأى العام أن درجة ومستوى **النمو والتقدم الاقتصادى والاجتماعى هى المحدد الأساسى لطبيعة واتجاه العلاقة بينهما** [٣]، فوفق التقسيم المعروف بين بلدان الشمال والجنوب أو البلاد المتقدمة والبلاد النامية، فإن السلطة السياسية الحاكمة تلعب أدواراً فاعلة فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى البلدان المتخلفة أو النامية [٤] فى حين تلعب دوراً أقل بهذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة كأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية موطن الحريات الفردية والديموقراطية الليبرالية ونموذجها المحتذى، وحيث إن الرأى العام هو الذى يشكل السلطة السياسية ومؤسساتها المختلفة وتستجيب له باستمرار، أو يدعى له ذلك، كما سنتناول تفصيلا فيما بعد، و يقودنا التحليل الواقعى إلى القول بأن ذلك متحقق على مستوى الشعار السياسى فقط، ولكن فى الواقع السياسى الفعلى حيث تتخذ السلطة فى المجتمعات المتقدمة أشكالاً مختلفة تلتحم

فيها الهيمنة الاقتصادية ومصالح الشركات الكبرى والمتعدية الجنسية بالطبقة السياسية، فإنه تتم ممارسة عملية صناعة الرأى العام وتشكيله بطرق أكثر دهاء وأقل فجاجة مقارنة بما يحدث فى بلدان العالم الثالث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ وجود اختلاف فى الدرجة بين الأدوار التى تلعبها السلطة السياسية الحاكمة فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى مجتمع كالمجتمع الأمريكى [٥]، حيث قدرة الإعلام المهيمنة والمسيطرة مقارنة بنفس الأدوار فى أوروبا الغربية ؛ ومع أن درجة التقدم الاقتصادى وطبيعة النظام السياسى تكاد تكون متقاربة إلى حد كبير - وبالتالى فإن التفسير الذى يقدمه هذا المعيار يعد قاصراً، الأمر الذى يرجعه بعض الباحثين جزئيًا إلى أن المجتمع الأمريكى مجتمع ناشىء وحديث حضاريا تعوزه الجذور والتقاليد التاريخية، فى حين أن المجتمعات الأوروبية قديمة حضاريا تعرف بنيتها الفكرية والاجتماعية على مجموعة من القيم، والتقاليد تضع حدوداً وتفرض قيوداً على علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام وعلى عملية تشكيله وصناعته . . .

٢ - معيار الخبرة التاريخية والتقسيم التقليدى للمجتمعات :

يعتبر البعض وفقا لهذا المعيار أن التقسيم التاريخى التقليدى للمجتمعات ومحوره أن الانتماء إلى مجتمعات محددة غربية أو شرقية أمرٌ ذو دلالة معينة بصدد عملية تشكيل الرأى العام وتكوينه وصناعته ؛ فالمجتمعات الشرقية على عكس المجتمعات الغربية والتى تقوم الكثير من الدراسات لتفسير ظواهرها وتحليل وضعيتها السياسية مقولات من قبيل : النمط السياسى الفرعونى، والاستبداد الشرقى، والمجتمع الهيدروليكى . . . إلخ وجميعها تفصح عن دور محورى للسلطة السياسية المركزية فى حياة المجتمع وتطوره، وبالتالى فهى تقوم دون عوائق تذكر بإعادة إنتاج المجتمع وصنعه بما فيه مختلف المظاهر المعبرة عنه، ومنها ظاهرة الرأى العام ، وهذه المقولات روجت لها مدارس الاستشراق السياسى القديمة والحديثة كما يرددها لفيف من كتاب التنمية السياسية المحدثين، بالطبع فإن هذا المعيار يمكن أن يفسر جزئيًا بعض الأحداث والوقائع، ولكنه لا يملك الصلاحية التفسيرية المتكاملة لظاهرة الرأى العام . .

٣ - المعيار البيئى والجغرافى :

يرتبط المعيار **البيئى** بالعامل الجغرافى والمناخى بتأثيراته المختلفة فى الطابع القومى للشعوب، وهو عامل توقف أمامه كثير من المفكرين بداية بأرسطو مروراً بابن خلدون و مونتسكيو . . . إلخ وكان مما تردد فى تاريخ الأفكار السياسية أن الطبيعة والمناخ تؤثران فى

الشعوب التى تقطن المناطق المعتدلة المناخ، وتمنحها الحيوية السياسية والفاعلية والمشاركة أى حيوية الرأى العام، وتنوع المظاهر المعبرة عنه، وبالتالى نكون أمام علاقة من نوع معين بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن ثم صعوبة القيام بعملية تشكيل الرأى العام وصناعته، وبالعكس فإن الشعوب التى تقطن المناطق الحارة تعرف بالخمول، والبلادة السياسية . . . وبالتالى تنفرد السلطة السياسية بتقرير الشأن العام والسياسى فى المجتمع، ومنه تشكيل الرأى العام وصناعته، وقد ردد الحجج المتضمنة فى هذا المعيار أيضا بعض كتاب ومدارس الاستشراق السياسى فى سبيل تبريرهم للحملات الاستعمارية على العالم غير الغربى، وفى إطاره العالم العربى والإسلامى والتى رفعت بدورها شعارعبء الرجل الأبيض، فى نقل شعوب هذه البلدان من حالة التخلف والتأخر إلى المدنية والحضارة . .

٤ - المعيار الثقافى والفكرى:

يرى البعض أن العامل الثقافى هو المحدد الأساسى لطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن ثم عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، بمعنى أن هناك ثقافات معينة تتسم بطابع مركزى شمولى وببناء قيمى يكرس قيم الخضوع والخنوع الأمر الذى يؤدى إلى تعظيم دور السلطة السياسية الحاكمة وتهميش دور الرعية والمجتمع ؛ وبالتالى يقلل من فعالية الرأى العام فى المجتمع السياسى بصدد قضاياه المختلفة وفى إصلاح الشأن العام، بمعنى توسيع إمكانية تشكيل الرأى العام والتلاعب به، وثمة اتجاهات وكتابات فى هذا الصدد تنتقد الثقافة العربية الإسلامية، مركزة على تفسيرات معينة لانتشار مقولات من قبيل: مقولة المستبد العادل، ومقولة: إن الحاكم هو ظل الله على الأرض، ومقولة: تهميش دور الرعية فى المجتمعات الإسلامية، وترى العكس بالنسبة للثقافة الغربية فهى تعرف قيم الفردية والحرية والتسامح والتنافس الحر والإنجاز، ولعل من أوائل من ركزوا على ذلك صاحب دراسة الأخلاق البروتستانية، الأمر الذى يمثل تياراً فى الفكر الغربى ينظر من منطلق الاستعلاء العنصرى إلى الفكر العربى والإسلامى، ويعانى من عقدة الإسقاط الحضارى، وهو الأمر الذى وجد تجلياته فى السنوات الأخيرة فى مقولة: صراع الحضارات وتصادمها . . .

٥- المعيار الحضارى المتعدد الأبعاد:

يمكن اعتباره معياراً مفسراً لعلاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهاتها، وهومعيار مركب إذ ينطلق من أبعاد ثلاثة: **أولها: الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات البشرية المختلفة، وثانيها: طبيعة ظاهرة السلطة السياسية ودرجة مؤسسيتها، وثالثها: طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة** [٦]، نتناولها تفصيلا فيما يلى:

أ - الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات البشرية المختلفة :

تثير مسألة طبيعة الجذور والأصول الحضارية للمجتمعات الكثير من التأملات والأسئلة المحددة لطبيعة واتجاهات علاقتها بالرأى العام، فهل هى مجتمعات قديمة تمتلك رؤية معينة لتغيير العالم ورسالة محددة تجاهه ؟ أم هل هى مجتمعات جديدة حديثة التكوين لا تمتلك - غالبًا - هذه الرؤية، ولا تقدم تلك الرسالة أو تؤمن بها، وإن كانت تزعمها أحيانًا من منطلق دعائى؟ الواقع أن طبيعة الحضارات خاصة فى علاقتها بالنواحى السياسية، هى المتغير الذى يحدد ولو جزئيًا علاقة السلطة السياسية بالرأى العام وأدوارها فى عملية تشكيله وتكوينه وصناعته من وجهة نظرنا [٧] . .

ويستند ذلك على عاملين [٨] :

(١) فكرة التعددية الحضارية - النقيض للمركزية الغربية - وتعنى عدم وجود طريق وحيد للتقدم، ولكن هناك طرق كثيرة تترجم المثالية السياسية لكل حضارة إنسانية، وفى هذا الإطار فإن خصائص الحضارات، وطبيعة تكوينها، والعلاقة بالظاهرة السياسية هى التى تحدد ولو جزئيًا علاقة السلطة السياسية بالرأى العام واتجاهها، وذلك طبقًا لحيويته، وتبلور القوى التى تقوده وتتحرك به .

(٢) تتعامل السلطة السياسية الحاكمة فى علاقتها بالرأى العام مع الأفكار، وتركز على العقول، والقيم من زاوية التأثير، والتكوين، والتطوير . . . إلخ، ومن ثم تعطى الأولوية النسبية لذلك الجزء الثابت من العامل الثقافى أو ما نطلق عليه النواة الصلبة فى تكوين المجتمعات، ويشتمل على : **الدين، والعادات، والتقاليد، ونظام القيم،** وذلك مقارنة ببقية العوامل الأخرى، والتى هى بمثابة الإطار الذى يحدد الظاهرة السياسية وتتبلور فيه، ويُلاحظ أن لكل حضارة إنسانية نظامها القيمى الخاص وترتيبها دون نفى أن يكون هناك قاسم مشترك إنسانى عام بين كافة الحضارات الإنسانية ؛ وبالتالى تختلف علاقة السلطة الحاكمة بالرأى العام من مجتمع لآخر وفقًا لطبيعة هذا العامل الثقافى والفكرى .

وهكذا تختلف فى إطار هذا المعيار علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام باختلاف الانتماء الحضارى، وطبيعة البناء القيمى للمجتمع المعين، ويمكن أن نميز بين ثلاثة نماذج حضارية من حيث علاقتها بالظاهرة السياسية، والتى تؤثر فى علاقتها بالرأى العام طبيعة واتجاها، وهى [٩] :

١- الحضارة السياسية :

تقوم هذه الحضارة على أساس أن المحور الأصيل فى تحليل الظاهرة السياسية هو العلاقة

بين الحاكم والمحكوم، أى حقوق السلطة السياسية والرقابة على ممارستها من ناحية، والمجتمع السياسى بكافة مظاهره المعبرة عنه من ناحية أخرى ، وتعبر الحضارة الغربية السائدة والمهيمنة فى الوقت الراهن عن هذا النمط من الحضارة السياسية، وتعتبر ظاهرة الرأى العام بكل مايرتبط بها من دراسات وتحليلات هى الوليد والنبت الشرعى لها لدى معظم الكتابات والدراسات السياسية فى الوقت الراهن، ويعرف هذا النمط درجات متزايدة من فعالية ظاهرة الرأى العام وتأثيراتها فى الحياة السياسية بمختلف جوانبها وفقًا لأحد الاتجاهات الرئيسية، على أن هناك من الاتجاهات التى لاتقل أهمية أيضا ترى أن الرأى العام فى إطار هذا النمط يتم التلاعب به وصناعته من قبل مراكز وأشكال متنوعة للسلطة.

٢ـ الحضارة الإدارية ـ غير السياسية :

هى تلك التى تُضفى على الممارسة السياسية الطابع الإدارى والبيروقراطى، فالمواطن فى علاقته بالسلطة السياسية الحاكمة لايهتم بالمشاركة السياسية، والسلطة بدورها لاتهتم بإشراكه فى الأمور السياسية، وكل مايهم الطرفين هو أن تسير الأمور على نحو من الأنحاء، ومن النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة نماذج الحضارات الشرقية، وبصفة خاصة الحضارة الفرعونية(٢٠).

لا ينبغى أن يقود ذلك ـ كما يذهب البعض ـ إلى ربط تلك الحضارة تحديدًا بمفهوم الاستبداد السياسى، والذى هو ظاهرة عامة تعرفها جميع النماذج الحضارية كتعبيرعن نوع من أنواع الفساد الداخلى فى أداء الأدوار والوظائف التى يفرضها الترتيب القيمى لكل حضارة، وبالطبع فإن وصف حضارة معينة بأنها غير سياسية قد يضخم من هذا الفساد، ولكن لايعنى بالضرورة ربطها بالاستبداد السياسى تلقائيًا و بشكل آلى، ويتضح ذلك من المقارنة بين الحضارتين الفارسية والفرعونية حيث لم تعرف الثانية الفساد على عكس الأولى رغم أن كليهما يعد تعبيرًا عن حضارة إدارية غير سياسية، ومن أهم سمات هذا النموذج الحضارى :

(أ) لا تعرف مفهوم السياسة كما فى النموذج السابق باعتبارها محورًا ثابتًا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتعبيرًا عن قيم حركية وممارسة سياسية، على الجماعة أن تسعى بأسلوب أو بآخر لتحقيقها من خلال التجديد والتطوير المستمر للحلول القائمة تعبيرًا عن مثالية تلك القيم، وإنما تعتبرها خطوات وإجراءات بيروقراطية وإدارية دورية وعادية.

(ب) تعتبر العلاقة السياسية بين المواطن والدولة علاقة بيروقراطية تتسم بطابع الاستقرار والتنظيم والدوام، كما فى العلاقات اليومية المعتادة.

(ج) تنبع الرابطة والالتزام السياسى من مفهوم الأبوة السياسية أحيانًا، والعلاقة الإدارية أحيانًا أخرى، ولا تعرف النواحى المثالية والعقيدية.

(د) لا تعرف الرابطة السياسية التشكيك فى مثالية النظام القائم بالتغيير أو التبديل ولو فى بعض أبعاده وجوانبه . .

ومن المنطقى فى إطار هذا النمط الحضارى، ونظرًا لطبيعة علاقته بالظاهرة السياسية أن تتراجع فعالية ظاهرة الرأى العام حتى أنه يثار التساؤل عن وجودها فى إطاره من الأساس .

٣ - الحضارة العبر سياسية :

يمكن أن نسميها المتعدية للنواحى السياسية بمعناها السلطوى المحدد، أو التى تعرف السياسة بمفهومها الإصلاحى الواسع [١١]، وأهم خصائص هذا النموذج : -

(أ) تُعد الحضارة عبر السياسية حقيقة واقعية عرفتها النماذج الحضارية القديمة خصوصًا تلك المرتبطة بمثاليات دينية كالحضارة الإسلامية .

(ب) يعرف هذا النموذج مفهوم المشاركة السياسية ويرتفع به ؛ ليجعله واجبًا وليس مجرد حق أو رخصة من المباحات، وبالتالى يجعل من الإيجابية المجتمعية إزاء السلطة السياسية فى بعض الأحيان فوق مستوى الالتزام الأخلاقى، ويرتقى للالتزام القانونى والسياسى فى آن معًا . . .

(ج) تعد الحضارة عبر السياسية تعبيراً عن مثالية عقيدية تتفاعل فيها المصادر المنزلة الإلهية مع النماذج السلوكية للحياة المدنية للفرد والمجتمع، وتعد العلاقة بين المواطن والسلطة امتدادًا لذلك ؛ حيث تصبح السلطة ؛ وأداة تحقيق القيم الدينية فى الممارسة - وهى مقيدة بها كالمواطن تماما سواء فى دلالتها كفلسفة - أو فى جزئياتها كنظام للقيم وأسلوب للحياة[١٢] .

وهكذا تعد السلطة السياسية امتدادًا لتلك العلاقة المجردة التى تعبر عن الجوهر الأخلاقى والمثالى الذى يسيطر على علاقة الحاكم بالمحكوم ؛ فهى لا تتجاهل الطابع السياسى، وإنما تجعله نتيجة أو بعداً من أبعاد العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى جوهر المفهوم الحضارى للوجود البشرى، فالحضارة عبر السياسية محورها أوسع من العلاقة التى تهيمن على الحضارة السياسية ؛ إذ ترتفع بالسياسة إلى مستويات أرحب، فهى لا ترفضها أوتختزلها فى مجرد العلاقة بين الحاكم والمحكوم [١٣] .

ويعرف هذا النط الحضارى أقصى درجات فعالية ظاهرة الرأى العام وتأثيراتها فى مختلف نواحى وجوانب الحياة السياسية .

ب - طبيعة ظاهرة السلطة السياسية ومستوى مؤسسيتها :

تلعب السلطة السياسية بكل مايجسدها من مؤسسات متنوعة أدواراً فى العلاقة بالرأى

العام، ويتوقف ذلك على مؤشرات معينة من قبيل: طبيعة السلطة السياسية وتحديد لحظة نشأتها، وكيفية تأسيسها، وتطور أشكالها المختلفة فى النماذج الحضارية المختلفة، ودراسة تصورات الناس عنها والإنتاج الفكرى بصددها. . . .إلخ.

وبشكل عام يمكن رصد ثلاثة مستويات من التناول التحليلى بصددها، وهى: التناول الدستورى القانونى، والتناول السسيولوچى، والتناول المعرفى الأبستمولوچى، وكيف أن كل واحد منها يفترض علاقة معينة بالمجتمع وبالرأى العام بناء على ذلك(١٤).

يتم فى إطار هذا التحليل لظاهرة السلطة السياسية تحديد درجة مؤسسية أدواتها، ومقدار تأثيرها على عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، فثمة مقولة مؤداها أن المؤسسات السياسية فى بداية نشأتها تُعد قرينة مصاحبة لأدوار أقل للسلطة السياسية الحاكمة تقوم بها فى تشكيل الرأى العام وصناعته، فالمتغير المعنوى الذى يدور حول الحجية والإقناع كعنصر تأثيرى يخلق الالتزام فيها، والمتغير التنظيمى باعتباره يمثل غالبًا العنصر الإكراهى الذى يخلق الإلزام فى نفس الظاهرة، وهما يرتبطان بعلاقة عكسية بالأدوار التى تقوم بها ظاهرة السلطة السياسية فى عملية تشكيل الرأى العام (١٥)، كما يرتبط بهما نوعية الرأى العام الذى تجرى صناعته وتشكيله.

وكلما اكتسبت السلطة السياسية الطبيعة المؤسسية قلت أهمية الفروق بين المجتمعات المتقدمة والنامية بصدد قيام السلطة السياسية بأدوارها فى تشكيل الرأى العام، ويتضح ذلك من دراسة مؤسسات أو أجهزة السلطة السياسية ذات الطبيعة الفكرية والاتصالية سواء: المؤسسة التعليمية، و أجهزة الإعلام، و مؤسسة التشريع التى تقوم على صناعة القانون. . . . وفى هذا الإطار يمكن دراسة الأدوار التى تقوم بها هذه المؤسسات فى عملية تشكيل الرأى العام سواء من خلال أدوات الرقابة السياسية والقانونية بأدواتها المختلفة، أو عبر أدوات الدعاية السياسية بآلياتها، وأدواتها المتنوعة، ويمكن دراسة أشكال العلاقات المختلفة بين كافة المؤسسات السلطوية المنوط بها ذلك، وعلاقاتها ببعضها البعض وتأثير كل ذلك فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته، وفى هذا الإطار يتم دراسة كيفية الانحراف التشريعى فى إطار الظاهرة الأعم وهى الانحراف بالسلطة فى واقع الممارسة السياسية (١٦).

ج - طبيعة العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة:

يُعد تناول العلاقة بين ما يُعرف بالمجتمع المدنى أو الأهلى و السلطة السياسية الحاكمة مدخلاً نظريًا مهمًا لمعرفة وقياس طبيعة الأدوار التى تمارسها السلطة فى تشكيل الرأى العام وصناعته، وعمومًا هناك ثلاثة اتجاهات أساسية بصدد رصد طبيعة العلاقة بين الجانبين واتجاهاتها (١٧):

(١) الاتجاه القائل بالاستقلالية والتمايز بين الدولة و المجتمع المدنى :

التصورالسائد فى هذا الاتجاه مفاده أن جهاز الحكم متربع فوق قمة المجتمع ولكنه نابع منه، ومن المفترض أن يترجم ما يموج فيه من قيم، ومصالح ، وآراء، واتجاهات، بحيث يصير تعبيراً صادقًا عنه[١٨]، ويمكن إرجاع جذور هذا الاتجاه الفكرى إلى نمط الحضارات السياسية كما تعبر عنها الحضارة الغربية، وبالتالى يكون التساؤل عن أدوار السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام وصناعته فى هذه المجتمعات، وهل توجد ثمة فروق حقيقية بين المجتمعات التى تنتمى إلى هذه الحضارة الغربية الواحدة بصدد هذه العملية ؟ مثلا مادلالة الخلاف الأمريكى الفرنسى بصدد الجوانب والمظاهر الثقافية لظاهرة العولمة، وما العوامل التى تفسر ذلك ؟

الواقع أن السلطة السياسية ـ وفقا لهذا الاتجاه ـ تتأسس على الرأى العام، والنموذج السلطوى المعبر عن ذلك هوالتعددى الديموقراطى التنافسى الذى يعرف حدا أدنى من التراضى العام، والاتفاق على قواعد إدارة الخلاف والنضج السياسى ورسوخ مؤسسة العدالة . .

وفى هذا الإطار يفترض أن العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام هى علاقة التأسيس ؛ حيث يجد الرأى العام تعبيراته النظامية فى السلطات السياسية التى يؤسسها، والتى تصبح معبرة عن اتجاهات الرأى العام المجتمعى .

(٢) الاتجاه القائل بالتكافل الوظيفى بين الدولة والمجتمع المدنى :

التصور السائد فى هذا الاتجاه مفاده أن ثمة اطاراً واسعًا تشكل السلطة السياسية الحاكمة أحد أبعاده فقط ؛ فهناك عقيدة أو مثالية تسيطر على المنطق السياسى لدى الجميع، ويتكافلون لإنجازها كل حسب نطاق سلطته ورعايته ـ و ينتمى هذا الاتجاه إلى نموذج الحضارات العبرسياسية ـ وبالتالى يثور التساؤل عن أدوار السلطة السياسية والمجتمع بكل تكويناته فى تشكيل الرأى العام فى إطار سقف معين محدد بالعقيدة أو المثالية السياسية سواء أكانت دينية أوغير دينية، وتخضع عملية التشكيل وآلياته لمقاصد هذه العقيدة وآلياتها وعملياتها[١٩] ؟؟

هذا الاتجاه يقول بوجود قدر من التأثير المتبادل إزاء كل واقعة تثير رأيًا عامًا، ويطلق عليه نمط التكافل بين السلطة السياسية والرأى العام، ومن أهم سمات هذا النمط وجود عدد من الأهداف العليا للمجتمع السياسى التى تتضمنها مثالية سياسية معينة .

وفى هذا الإطار يمكننا الحديث عن الرأى العام الذى يجرى تشكيله وصناعته حول

هذه الأهداف العليا التى تنبع من المثالية السياسية وآليات تنفيذها، والبرامج المنبثقة منها فى الواقع السياسى المعاش، مع وجود حد أدنى من الاتفاق على قواعد إدارة الخلاف السياسى فى المجتمع، كما يمكن الحديث عن التأثير المتبادل بين السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام إزاء مجمل السياسات، وكل القرارات التى يتم اتخاذها فى واقع الحياة السياسية.

(٣) الاتجاه القائل بهيمنة الدولة على المجتمع المدنى :

تتخذ العلاقة بين الدولة والمجتمع وفقًا لهذا الاتجاه شكل الاحتواء، والهيمنة، والنفى، فالسلطة الحاكمة تستوعب المجتمع وتهيمن عليه وتنهى وجوده السياسى المستقل، وفى هذا الإطار نجد تنويعات من الأنماط وأشكال النظم السياسية فى إطار السلطة الشمولية[٢٠].

ويندرج هذا الاتجاه فى إطار الحضارات غير السياسية، والتى عرضنا نماذج منها - فيما سبق - والتى تلغى فيها السياسة لحساب النواحى والأشكال الإدارية، وفى هذا الإطار لا يمكن الحديث عن الرأى العام بالمعنى الذى يقدمه النمط الأول الذى يعبر عن التمايز بين السلطة السياسية الحاكمة (جهاز الدولة) والمجتمع، بل ولا يمكننا إيجاده دون إعادة نظر فى هياكل المجتمع ذاته وبالذات مسألة إعادة التكافلية الوظيفية بين تكوينات الدولة والمجتمع وذلك فى إطار مشروع قومى، وعلى أرضية معينة تترجم درجة من درجات الاتفاق على المثالية السياسية أو المرجعية السياسية العليا للمجتمع وللسلطة السياسية معًا، وفى هذا الصدد يمكن رصد أنماط من السلطة السياسية الشمولية تتفق فى عدة خصائص أساسية منها : [٢١].

(١) لايوجد حد أدنى من التراضى العام بين قوى المجتمع السياسى، أوبينها وبين السلطة السياسية الحاكمة على القضايا الساسية، أى أن هناك فى حقيقة الأمر عددًا من الاختلافات، والانقسامات الثقافية العميقة داخل المجتمع السياسى.

(٢) لا توجد قواعد لإدارة الخلاف السياسى بين قوى المجتمع المختلفة .

(٣) وجود حالة من عدم النضج السياسى لدى قطاعات واسعة من الرأى العام.

(٤) ثمة محاولات مستمرة لاختراق مؤسسة القضاء والهيمنة على اختصاصاتها، أو الالتفاف حولها، مع تدنى قدراتها المختلفة.

وفى إطار هذا النمط ثمة حديث عن نمطين لدرجة تركز السلطة السياسية الحاكمة وانتشارها يمكن إجمالهما فيما يلى [٢٢]:

(أ) النمط التسلطى: تنتشر فيه مراكز السلطة والقوة السياسية فى بنية المجتمع مع وجود مركز متحكم ومهيمن على شبكة العلاقة بينها محتكرا فى الوقت نفسه القرارات الأساسية والمصيرية، ومع أن للمراكز الأخرى سلطة اتخاذ القرارات إلا أنها لا تتحمل تبعات هذه القرارات وتكاليفها، والتى تظل فى إطار هيمنة المركز الأساسى، فهذه المواقع السلطوية هى مواقع يتم فيها وتحت ستارها تنفيذ القرارات فقط دون اتخاذها، فهى وجدت لأغراض ديكورية ودعائية فقط.

(ب) النمط الشمولى: يشهد درجة عالية من درجات تركيز السلطة ومراكز القوة السياسية فى المجتمع، والهيمنة عليها، وذلك كله لصالح النظام السياسى... فثمة درجة كبيرة من درجات حشد المجتمع وقواه لصالح السلطة الحاكمة، وهناك دور متزايد للدعاية الشمولية التى تحشد قوى المجتمع حول برنامج معين للتغيير بحيث يتم تركيز أنظار الجماهير عليه باستمرار، والعلاقة مباشرة بين السلطة الشمولية والرأى العام؛ إذ أنها تقوم أساسًا على إلغاء وعدم الاعتراف بأية قوى وسيطة بينهما من مؤسسات، ونقابات، وأحزاب، وخلافه.... إلخ (٢٣).

ويتم تشكيل الرأى العام باستمرار فى الاتجاه الذى تريده السلطة الحاكمة، وغالبًا فإنها تتبنى برنامجًا للتغيير تفرضه ظروف مجتمعها، قد يكون ملائمًا فى ظروف معينة لخلق حالة التعبئة والجيشان العاطفى - لكن إذا بالغت فى استخدام العنف من أجل البقاء فى مراكزها و عمدت إلى تكريس بقائها تتحول إلى شكل ثالث من أشكال السلطة السياسية الذى نتناوله فى النقطة التالية..

(جـ) النمط الاستبدادى: يتميز هذا النمط فى علاقته بالرأى العام بعدم الاهتمام والازدراء، ففلسفة التعبئة والحشد التى يقوم بها لا تعنى إيمانًا حقيقيًا بدور مشارك للرأى العام، وإنما توظيف اتجاهاته فيما يحقق برامجه وأهدافه، فهو يقوم على منطق الإقصاء والإلغاء ويسعى جاهدًا لإبقاء قوى الرأى العام ومظاهره المعبرة عن المجتمع بعيدة عن المشاركة السياسية ومسألة اتخاذ القرارات، بل ويسعى لتحطيمه وتهديمه، إنه يسعى باختصار إلى إلغاء السياسة كنشاط عام من المجتمع، وفى الوقت نفسه يقوم باصطناع مظاهر تعبيرية بديلة عنه فى أوقات الأزمات والكوارث السياسية - عن طريق خلق حالة من حالات الذعر الجماعى تسعى السلطة الحاكمة من خلالها إلى إيجاد حالة من الشحن أوالجيشان العاطفى الجماعى وتكون التساؤلات التى نبحث عن الإجابة عليها ما صفات الرأى العام وخصائصه فى تلك المرحلة ؟ وما آليات تشكيله فى ظل هذا النموذج ؟وما هو المقدار اللازم من العنف لخلق حالة الرضوخ والإذعان، أوماهو المستوى الذى تفلت عنده

زمام الأمور، وتنتقل المظاهر التعبيرية من حالة التعبير السلمى إلى التعبير الاحتجاجى، فالتعبير العنيف - وما هى الشروط الأخرى المصاحبة لهذا الأمر ؟؟ وما هى القوى المجتمعية التى يرتكن عليها هذا النمط من الأنظمة السياسية ؟ وما هى الأخرى التى يسعى لاستبعادها واستئصالها؟ (٢٤) كل هذه الأمور ترتبط بنموذج السيطرة الاجتماعية والسياسية وتعامل السلطة الحاكمة وسيطرتها على المجتمع المحكوم(٢٥)، وهو ما سنعالجه فى الرقابة والهيمنة عبر مؤسسات تشكيل الرأى العام وصناعته فيما بعد (٢٦).

ثانيًا: ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة وظاهرة الرأى العام:

تتحدد ديناميات العلاقة بين السلطة السياسية وظاهرة الرأى العام بمجموعة من الأنشطة والأفعال السياسية المُوجهة عبر آليات ووسائل متنوعة من قبل الطرف الأول إزاء مختلف مراحل تكوّن ظاهرة الرأى العام الطرف الثانى بحيث يتم إنتاجها، وإعادة صناعتها، ويتحكم فى هذه العملية متغيرات ثلاثة: طبيعة السلطة والأشكال التى تتخذها، ونوعية المرحلة التكوينية التى يمر بها الرأى العام بصدد المشكلة المثارة، ثم طبيعة هذه القضية أو المشكلة وموضعها فى أجندة أولويات كل من السلطة السياسية والرأى العام.

نستطيع القول إن السلطة السياسية تتدخل فى مراحل تكوين الرأى العام التى نميز بصددها بين أربع مراحل هى (٢٧):

المرحلة الأولى: مرحلة إدراك المشكلة أو القضية محور ظاهرة الرأى العام

تولد ظاهرة الرأى العام وتتبلور عبر توافر المعلومات المناسبة كمّا، ونوعًا، وتوقيتًا عن قضية أو مشكلة ما، عندئذ تتحول إلى قضية مثارة، وفى هذه المرحلة يمكن للسلطة السياسية الحاكمة أن تتدخل عبر سياسة حجب المعلومة المطلوبة عن القضية المثارة أو احتكارها أو تشويهها أو التلاعب فى طريقة أو توقيت إذاعتها وبثها، الأمر الذى يترتب عليه إحداث نوع من التشويه الإدراكى أى لشاشات الإدراك الفردية والجماعية للرأى العام... وتلك نقطة البداية المهمة فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته التى تتضمن درجة من درجات التحكم فيها من المنبع والأصل؛ أى تمنع تشكيله فى الاتجاه الصحيح أو تحرفه منذ البداية.

ولايتحقق الإدراك فقط بوصول المعلومات التى يتم استقبالها، والذى يعبر عنه على مستوى الجماعة بحق الاتصال، ولكن لا بد أن يتم الإدراك عبر شاشات نظام القيم الفردى والجماعى أيضاً؛ وبالتالى فالهيمنة على الرأى العام تتحقق - داخليًا وخارجيًا - عبر منطقين

متكاملين الرقابة والتحكم فى تداول المعلومات والصور من ناحية، والتلاعب فى البناء القيمى عبر الغزو الحضارى والثقافى من ناحية أخرى، وهو الأمر الذى سنتناوله فيما بعد [٢٨].

و تختلف طبيعة العملية حسب طبيعة السلطة السياسية الحاكمة داخليّا: هل تنتمى إلى النمط الديموقراطى التعددى أو النمط الشمولى، بدرجاته وأنواعه المختلفة؛ وبالتالى تتعدد أنظمة الرقابة وأنواعها، وأشكالها، ودرجاتها. . ، أو السلطة السياسية المهيمنة خارجيا: طبيعتها، ونظرتها للآخر، ونظام القيم الخاص بها، وطبيعة الرسالة الحضارية التى تؤمن بها وتسعى لتقديمها للبشرية حتى ولو من باب الادعاء. . . . إلخ.

يتفق هذا الأمر مع التحليل على المستوى العمقى لظاهرة الرأى العام، ومع التعريف الاختبارى لها، باعتبارها تفترض معرفة فكرية مسبقة بالمشكلة أو القضية التى أثارت الرأى العام وقدراً من الإحاطة بجوانبها المختلفة [٢٩].

وهكذا يفترض تشكيل ظاهرة الرأى العام وصناعتها فى هذا المستوى تعاملاً سلطويًا من شقيْن:

(أ) ممارسة عملية الرقابة السياسية عبر الكثير من الآليات، والأدوات.

(ب) ممارسة إعادة تشكيل الطابع القومى عبر التسميم السياسى للإطار الفكرى، والقيمى والعقيدى بآليات، وأدوات تختلف نوعيّا عن الأولى.

ويلاحظ أن المستوى الثانى يحدد نوعية الاستجابة للمستوى الأول من مستويات عملية تكوين الرأى العام وصناعته، فمعرفة النظام القيمى يحدد نسبيّا كيفية التفاعل مع المعلومة، وكما أنه من جانب آخر يتعين معرفة كيفية التحكم فى النظام القيمى داخليّا، والتلاعب به واختراقه خارجيّا ؟؟

المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل والحوارات والنقاشات وتحديد البدائل المختلفة للتعامل مع قضية الرأى العام:

تتميز هذه المرحلة بتداول النقاشات والحوارات بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة، حتى تصل إلى درجة من التفاعل والصراع الذى يحدد أوجه الخلاف بين الآراء فى توصيف المشكلة أو القضية، ومن ثم تحديد الحلول أو الوسائل التى يتم من خلالها التعامل معها، ويعد التمييز أو الاختلاف الواضح بصدد جوانب المشكلة مساحة يحدث الانقسام فى كتلة الجماهير بين أغلبية وأقلية. . ، وقد تتدخل السلطة السياسية الحاكمة كطرف أساسى فى الحوارات، و النقاشات وتُدير دفتها بوضوح وصراحة، أو تفعل ذلك من وراء

ستار، ومن خلال مجموعة من الوكلاء؛ لكى تؤثر على عملية تكون الأغلبية والأقلية حجمًا، ومضمونًا، ونوعية. . . . إلخ [٣٠].

المرحلة الثالثة: مرحلة تبلور الرأى العام وظهوره فى شكل الأغلبية والأقلية:

تشهد هذه المرحلة تبلور الأغلبية والأقلية بصدد القضية المثارة وظهورها، وتتحدد أدوار السلطة السياسية الحاكمة فى هذا المستوى بمقدار هيمنتها على أجهزة الإقناع أو القمع الفكرى، والتى يسميها بعض المحللين - الأجهزة الأيديولوچية للسلطة - وأحيانا قنوات السلطة السياسية [٣١]، وهى تمارس هذه الأدوار من خلال تقنيات الدعاية السياسية، وسوف نقدم فيما بعد أحد النماذج الدعائية لتشكيل الرأى العام وصناعته عبر أنماط الخطاب الاتصالى [٣٢].

المرحلة الرابعة: النتائج العملية والسياسية للرأى العام قبل اختفاء المظاهر المعبرة عنه:

تعتبر هذه المرحلة الخاتمة فى حركة ظاهرة الرأى العام، والتى يتحول إلى أشكال من الأفعال السياسية عبر القنوات المختلفة التى يتيحها كل نظام سياسى حسب طبيعته وطبيعة النمط الحضارى الذى ينتمى إليه؛ ففى النظام التعددى مثلاً نلاحظ أنه بعد أن تؤول الأغلبية إلى الظهورننتقل إلى مرحلة تأسيس السلطة السياسية بجميع عملياتها وديناميا تها على الرأى العام عبر منطلقات ثلاثة: **التعديل، أو الإلغاء، أو الإرساء** لقانون أولقرار أولإجراء أولسياسة معينة، أولقاعدة سلوكية جديدة، ومحددة، ويظهرهذا المستوى من خلال العديد من الأدوات والآليات التى تختلف من حالة إلى حالة أخرى - حسب نوع المشكلة أو القضية التى أثارت الرأى العام، ولكن المسألة دائما تكون من خلال قيام السلطة السياسية الحاكمة بوظيفتها الأساسية وهى عملية التخصيص السلطوى للقيم، ويتجلى ذلك مثلاً فى المؤسسة التعليمية من خلال وضع منهج تعليمى محدد. . ،أو فى المؤسسة الإعلامية عبر تخطيط حملة إعلامية محددة. أو فى المؤسسة التشريعية بسن قوانين محددة لعلاج حالة خاصة أو حالة مطروحة، على أن البعض لا يدخل هذه المرحلة ضمن نطاق اهتمام دراسة الرأى العام، ولكنه يعتبرها مرادفًا لمفهوم آخر هو الإرادة الشعبية، وإن كنا لا نتفق جزئيا - مع التحليل النظرى لهذا الاتجاه - إلا أنه يرى أن هذه المرحلة تعبير عن النتائج السياسية أو العملية لفعل أو إعمال الرأى العام، ومن هنا يهتم بها من هذا الجانب فى هذا الكتاب [٣٣].

(ثالثا) الأنماط النظرية لعلاقة الرأى العام بالسلطة السياسية:

يوجد ثلاثة أنماط متصورة عن علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية الحاكمة وهى:

الأول: نمط الخضوع والاستكانة إلى درجة السكون والجمود:

يتلخص هذا النمط فى طرفين: **الأول**: سلطة سياسية شمولية، **والثانى**: نمط حضارى تعبير عن الحضارة غير السياسية، وفى هذا الصدد تقدم دراسات الاستبداد الشرقى، والمجتمع النهرى أمثلة تحليلية لأوضاع الأغلبية المقموعة، والأقلية المصنوعة، وللرأى العام الذى يبدو خاضعًا وساكنًا وجامدًا..

الثانى: نمط الرفض والعصيان السياسى الذى يصل إلى درجة الخروج والثورة:

يتلخص هذا النمط من الاستجابة فى وجود سلطة سياسية حاكمة فقدت شرعيتها ومبررات وجودها الواقعى - أيا كانت درجة استقلاليتها الكلية أو النسبية عن المجتمع السياسى الذى تحكمه واقعيًا - وهناك الكثير من النماذج لهذا النمط فى أشكال مختلفة من السلطة والأنظمة السياسية سواء كان انتماؤها السياسى إلى نمط الحضارة السياسية أوالعبر سياسية والرأى العام الذى يرفض وجودها، ويرفع راية العصيان والخروج فى وجه ممارستها.

الثالث: نمط الترقب، والتحفز، والانتظار:

يتلخص هذا النمط الوسط بين السابقين - من ناحية - فى أن الرأى العام لا يخضع أو يخنع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يقاوم أو يثور من تلقاء نفسه؛ ولذلك يثور جدل حول تحديد طبيعته، ولكن الرأى العام هنا يترقب وينتظر، ويتحفز ليرى من ينطلق بداية فينطلق معه فى حركة هادرة، ولكنها لا تستمر طويلا.

ويرى البعض من المحللين السياسيين أن حركة الطابع القومى المصرى ينتمى إلى هذا النمط؛ وبالتالى فإن تعامل الرأى العام المصرى مع السلطة الحاكمة، وجوهرمواقفه يرتبط جزئيًا بطبيعة التكوين الحضارى المصرى الخليط، ومن ثم يوصف أنه رأى عام كامن أوصامت أو أنه يشكل نوعًا من المقاومة بالحيلة(٣٤).

رابعا: توظيف الأطر التحليلية فى دراسة علاقة السلطة السياسية والرأى العام:

يمكن تحليل علاقة السلطة السياسية والرأى العام عبر إطارين منهجيين متكاملين، وهما: **الإطار المفاهيمى، و الإطار التفسيرى**، ففى الأول: نتناول أربعة مفاهيم هى: **الأدوار، والسلطة السياسية، والرأى العام، وعملية تشكيله وصناعته، فبالنسبة لمفهوم الأدوار نميز بين مستويات ثلاثة متكاملة تحليليًا** (٣٥)، وهى:

الأول: مستوى توقعات الأدوار:

تشير إلى الأنشطة والأفعال السياسية التى يتوقعها المجتمع المحكوم من السلطة السياسية

الحاكمة بكل ماتتضمنه من: حقوق، والتزامات، وتأثيرات مضمونها التوزيع السلطوى للقيم. . . إلخ، وهى تبدأ بتوقعات ـ المجتمع المحكوم ـ التى يمكن أن نستخرج منها أجندة أولويات الرأى العام، تتمثل التوقعات فى أمريْن أولهما: تتمثل فى مجموعة الثوابت المجتمعية، التى يرى البعض أنها لا تدخل فى نطاق دراسة الرأى العام، وإنما تشكل خصائص الطابع القومى الذى يسهم ولو جزئيًا بدوره فى صناعة الرأى العام.

و ثانيهما: الخاص بمتطلبات المجتمع وحاجاته الآنية فى المواقف المختلفة وإزاء القضايا والمسائل التى تثيره، ومن المتصور أن تترجمها، أوتعبر عنها اتجاهات الرأى العام المجتمعى.

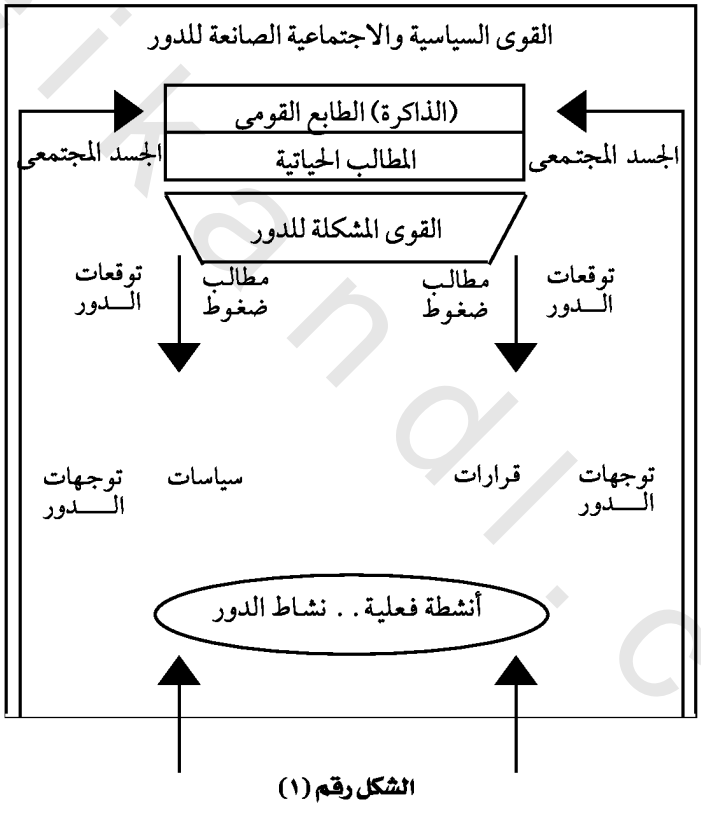

الشكل رقم (١)

الثانى: توجهات الأدوار:

تشير إلى الإطار الفكرى أوالتوجهات الأساسية للسلطة السياسية التى تقوم بالأدوار، ويُفترض أن تترجم القواعد التى يصنعها المجتمع، وشخصية القائم بالدور، وإدراكه

لمطالب وتوقعات الرأى العام من حوله، وتعريفه لدوره، ورؤيته الشخصية لهذا الدور. . . إلخ، ويرد فى هذا الصدد مفاهيم من قبيل إدراك الدور ومطالبه وشروطه، وتشمل الشروط المتطلبة للقيام بأدوار معينة، والشروط الواجب توافرها فى القائم بالأدوار نفسه.

الثالث: سلوكيات الأدوار:

تشير إلى الأنشطة والأفعال السياسية التى تقوم بها السلطة السياسية، كما حدثت بالفعل، وليس كما ينبغى، وهنا يتم تحليل الواقع السياسى الفعلى، ومن المفاهيم المعبرة عن سلوكيات الأدوار: القيام بالدور وأداؤه، ومهارات الدور، وموقع الدور، ومجموعة الدور، وقطاع الدور، ونسق الدور وتقمص الدور. . وصراع الأدوار، وحل صراع الأدوار، ومفهوم مرونة الأدوار (٣٦).

ويعبر الدور على مستوى الأنساق السياسية عن أنشطة وفعاليات؛ حيث إن كل بنية هى عبارة عن مجموعة من الأدوار السياسية المترابطة معا، والدور السياسى هو ذلك الجزء من النشاطات الكلية للفرد المتضمن فى العملية السياسية، ويميز بين الأدوار السياسية وغير السياسية بفكرة الحدود، فالشخص عندما يذهب إلى التصويت فى الانتخابات بعد أن كان قابعا فى البيت يقوم ببعض الأدوار المنزلية يكون قد اجتاز الحدود الفاصلة بين دوره السياسى وغير السياسى، فالدورلدى ألموند وحدة للنسق السياسى وهو أكثر نسبية وانفتاحًا، فهو يشمل الأبنية الرسمية، والأبنية غير الرسمية، والتى تؤثرفيه بطريقة أو أخرى.

وتركز بعض الدراسات على أن الأدوار السياسية تتحدد قوتها وكثافتها حسب نوعية المشاركة السياسية (انتخاب، وتصويت ، وترشيح)، ودرجات المشاركة (عليا، ومتوسطة، ودنيا) وثمة إسهامات حول علاقة الدور بمفهوم القيادة، من خلال مفاهيم مثل: مرونة الأدوار السلطوية، وتغييرها، وتعديلاتها وتُثار تساؤلات من قبيل: هل القائد السياسى يحدد الدور الذى يلعبه أم أن العكس هو الصحيح ؟

٢ - أما بالنسبة لمفهوم السلطة السياسية:

يمكن التمييز تحليليًا فى هذه الدراسة بين ثلاثة اتجاهات علمية يمكن توظيفها بهذا الصدد:

الأول: الاتجاه الفلسفى والقانونى الدستورى:

يُقصر مفهوم السلطة السياسية على المجتمعات القومية المؤسسة فى شكل الدولة سواء

فى ذلك الدولة المدينة، أو الدولة القومية الحديثة؛ وبالتالى فهو يحصره فى الدولة بأجهزتها، ومؤسساتها، وأشكالها السياسية، ونظمها الدستورية المختلفة. . . . إلخ، وخارج ذلك فإن السلطة - إن وجدت - لا تكتسب الصفة السياسية، ولا يمكن أن توصف بها بأى حال من الأحوال؛ ولذلك فانه يقوم على التفرقة بين ما يُعد من قبيل السلطة السياسية وما يُعد من قبيل السلطة غير السياسية أى السلطة الاجتماعية، ويحصر فى **الأولى** ظاهرة الدولة القومية، وفى **الثانية** ما دون الدولة القومية من أبنية أسياسية، وهياكل تنظيمية . . . إلخ، ويفرغ السلطة السياسية فى أجهزتها المختلفة مميزًا بين السلطة التأسيسية والسلطات المؤسسة المنبثقة منها كما سنرى (٣٧).

الثانى: الاتجاه السلوكى والوظيفى :

ينظر هذا الاتجاه - بمدارسه المختلفة - إلى السلطة السياسية باعتبارها حقيقة اجتماعية تُدرس فى إطار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمكن أن تنحصر فى الدولة، وتقوم بالفعل السياسى كأدوار سياسية، وهنا يمكن الحديث عن السلطة السياسية الحاكمة، والسلطة السياسية البديلة أوالقوى السياسية المختلفة فى المجتمع (٣٨).

الثالث: الاتجاه المعرفى أو الأبستمولوچى:

ينطلق فى تحليل السلطة السياسية من زاوية علاقتها بصناعة المعلومات والمعرفة؛ وبالتالى بصناعة الرأى العام، وقد أسهم التقدم العلمى الهائل فى تقوية وتزكية هذا الإدراك للسلطة السياسية بأنها طاقة أو قوة فى خدمة فكرة تسعى لإنجازها وتحقيقها فى الواقع العملى، وهى فى هذا الصدد عبارة عن نقاط طاقة منتشرة ولا نهائية من مراكز السلطة السياسية فى الجسد الاجتماعى، ولكى تحافظ على هيمنتها على هذا الجسد (المجتمع المحكوم) فإنها تسيره من خلال شبكة القنوات الإتصالية التى تخترقه، الفارق بين السلطة السياسية الحاكمة، والسلطة السياسية (البديلة) - أو القوى السياسية المجتمعية - هو بمقدار ما تحوزه من قوة سياسية ومراكز سيطرة وتحكم، وهناك تنافس سياسى بين السلطة الحاكمة و السلطة البديلة بصدد الجسد المجتمعى وكلتاهما تقوم بإمداد المجتمع بكافة المعلومات أو حجبها عنه أوتزييفها والتلاعب بها . . (٣٩).

٣ - أما مفهوم الرأى العام :

يمكن التمييز فى تحديده بين ثلاثة اتجاهات أيضا، وهى (٤٠) :

الأول : الاتجاه ينظر إلى الرأى العام باعتباره مرادفًا للإرادة الشعبية، وإرادة الأمة

ومشيئتها، وروح الشعب، وحكم الجماهير. . . إلخ، فهو التعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكوم تجاه ممارسات السلطة الحاكمة أيّا كانت الصورة التى يعبر عن نفسه بها، أو الشكل المؤسسى الذى يجرى تعبيره فيه، ومعظم الدراسات السائدة تنتمى إلى هذا الاتجاه التقليدى الذى تغلب عليه الرؤية الفلسفية والقانونية والدستورية .

الثانى : الاتجاه الذى ينظر للرأى العام برؤية تحليلية سسيولوچية باعتباره حصيلة تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات المختلفة إزاء القضايا السياسية التى تطرح على الساحة، وينقسم بصددها جمهور الرأى خلال عملية التفاعل والنقاش إلى أغلبية وأقلية، تجد تعبيراتها الواقعية فى الممارسة السياسية الفعلية التى تكشف عنها تعبيرات الرأى العام.

الثالث : الاتجاه الذى يرصد ظاهرة الرأى العام إزاء العمليات السياسية للسلطة السياسية والنظام السياسى، فالرأى العام يجد تعبيراته الأساسية فى ظاهرة الاقتراع العام، والتصويت الانتخابى وهذه هى النتائج السياسية لعملية صناعة الرأى العام وتشكيله .

و باختصار يجسد الرأى العام التعبيرات الخارجية الممثلة لوجهات نظر معينة إزاء مشاكل أو قضايا محددة مُثارة من خلال ألفاظ، أو رموز، وحركات تسمح بفهم الحقيقة المُعلن عنها، وهو عام لا يقتصر على فرد واحد، وإنما يميل إلى أن يكون تعبيراً عن مواقف مشتركة بين أغلب عناصر المجتمع متسمًا أساسًا بصفة العلانية.

أما عن **تحديد مجتمع الرأى العام** فنفرق بين حالتين يعيشهما المجتمع المعين :

(أ) الحالة الطبيعية : حيث يكون جسد الرأى العام حاصل تجميع الآراء الفردية، أو المشترك فيها وتعبر عنه الأغلبية فى المجتمع .

(ب) حالات الحشد الجماعى : حيث يكون الجسد الرأى العام ذا طبيعة مستقلة عن مجموع الآراء الفردية التى تكونه، ويراه البعض معبراً عن العقل أو الضمير الجمعى .

ويختلف الرأى العام عن الاتجاهات والميول ؛ ففى حين أن الأول معلن ومعبر عنه، نجد أن الثانى استجابة داخلية مبكرة، والرأى دليل على وجود الاتجاه أو الميل، وهذا الأخير لا يشترط أن يتحول إلى رأى يتم الإفصاح عنه، والاتجاه يعد سلوكًا فى حيز التكوين، أما السلوك فهو اتجاه تحقق بالفعل، أما الرأى فلو نظرنا إليه من وجهة نظر معينه - فإننا يمكن أن نعتبره سلوكًا وهو بالأصح سلوك قولى إذ أنه بمجرد الإعلان عنه يصير واقعة محددة ، أما فيما يتعلق بالرأى العام والأحكام فمحور التمييز بينهما هو درجة العمق المطلوبة فى كل منهما ومبدأ العلانية : **فأولاً** يرتبط الرأى - فى العادة - بوجهة نظر لا تفترض عمقًا ولا تحليلاً دقيقًا لمختلف وجهات النظر، أما الحكم فهو على العكس من ذلك يفترض المناقشة

الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع والإعلان عنه بحيث يصير واقعة محددة، **وثانيًا** يفترض الرأى العلانية، أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه، بل إن الشخص قد يصل إلى حكم معين على الشخص ويعلن رأيًا خلاف ذلك.

وهناك مقومات أساسية لظاهرة الرأى العام منها: وجود مشكلة أو حادثة معينة تكون محل خلاف داخل المجتمع، وتجرى بصددها مناقشة حرة بكل ما يتبعها من حق المواطن فى تكوين رأيه، مع الحق فى إعلانه دون خشية عقاب أو جزاء يمنع من ذلك الإعلان. وأخيرًا الحق فى تحويل هذا الرأى إلى ممارسات وسلوكيات معينه عبر عملية التصويت والانتخابات مثلاً، بحيث تكون هناك آثارا أو نتائج سياسية لعملية الرأى العام، وسوف نناقش ذلك تفصيلا فيما بعد (٤١).

٤ـ أما عملية تشكيل الرأى العام و صناعته:

تعبر عنها مجموعة من الأفعال والأنشطة السياسية التى تقوم بها السلطة الحاكمة محققة توازنًا بين تطبيق إطارها الفكرى، وأهدافها، وغاياتها، ومصالحها وبين الاستجابة ـ بدرجة معينة لتوقعات الرأى العام المجتمعى ـ ويتم ذلك من خلال مسلكى: الرقابة السياسية، والدعاية السياسية بحيث تتحقق فى النهاية أهداف السلطة السياسية إزاء قضية أو مشكلة أومجموعة من القضايا أو المشاكل المحددة، وتصبح آراء أغلبية المجتمع مطابقة لرؤية ومصالح وأهداف وخطاب السلطة السياسية الحاكمة، و تمارس السلطة السياسية تلك العملية من خلال الأدوار الاتصإلية التى تقوم بها فى المجتمع المعاصر، وجوهرها عملية تشكيل الرأى العام وصناعته.

ثانيا: الإطار التفسيرى السياسى لمضمون علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام:

ينطلق الإطار التفسيرى من أن السلطة السياسية تمارس عملية تشكيل الرأى العام من خلال قيامها بمجموعة الأدوار الاتصالية، وهى (٤٢):

١ – الأدوار الإعلامية:

تتجه السلطة السياسية الحاكمة إلى المواطنين مفترضة أن لهم الحق فى أن يكونوا على علم بحد أدنى من المعلومات عن الأحداث والوقائع التى تشهدها الحياة اليومية فى مجتمعهم (٤٣). . وهو ما يعرف أحيانًا فى بعض الأدبيات بحق الاتصال أوحق الحصول على المعلومة، ويعنى الإعلام الإنباء أو الإخبار بما يقع من الأحداث السياسية، ومن خلال

استخدام اللغة والخطاب بالدرجة التى تحقق الصدقية وتقود إلى الترابط بين السلطة الحاكمة والمجتمع المحكوم؛ ويدعم بالتالى من المثالية السياسية السائدة. . ويمكننا فى هذا الصدد أن نفرق بين الإعلام الناقل الذى ينقل البيانات، والتصريحات، وفحوى المبادرات بصدد قضية محددة، والإعلام الراصد والواصف الذى يتابع الوقائع والأحداث المختلفة مع ملاحقة تطوراتها - وإعلام الرأى الذى يعبر عن رأى فى الأحداث أو موقف منها. .

هذه الأنواع الثلاثة يتم تشكيل الرأى العام وصناعته من خلالها مع ملاحظة أن النوع الثالث هو الأكثر تأثيراً فيها بما يتضمنه من تحليلات ورؤى، ولا يعنى هذا أن تأثير النوعين الآخرين أقل على الدوام، إن الإعلام الناقل قد ينتقى ما يقوم بنقله طبقًا لمواقف مسبقة، فيركز على أشياء ويُسقط أخرى، بل أحيانًا تكون الطريقة الفنية فى إخراج ما هو منقول، ومكان، ووسيلة نشره، والتعقيب عليه بمثابة موقف أو رأى معين يراد تشكيله من وراء هذا النقل، كما أن الإعلام الراصد والواصف يمكن أن يتلاعب بالعملية فيقوم بصناعة الصورة - كما يريد - متلاعبًا فى مكوناتها. . اجتزاءً أو تزيّدًا فى الوصف - بما يعبر عن رأى غير مباشر، كما أن نظم الأحداث بشكل معين تشير من طرف خفى إلى إرادة وجهة نظر معينة أو تشكيل رأى عام فى اتجاه محدد.

ومن هنا شاع استخدام مفهوم إعلام السلطة ويعنى التوظيف السياسى للإعلام فى تشكيل الرأى العام بما يدعم سياسات الأنظمة السياسية ومواقفها واختياراتها، وأحيانًا للتعبئة وحشد التأييد والمساندة لها، وبالذات فى أوقات الأزمات السياسية، كما أن إعلام السلطة هو أحد الأدوات المهمة فى عملية صناعة السلطة ذاتها وتكريس أوضاع القائمين عليها ومصالحهم من خلال المسلك الدعائى، ويعد إعلام السلطة انحرافًا عن ممارسة الأدوار الإعلامية الحقيقية إلى ممارسة أشكال من الأدوار الدعائية ولو فى ثياب العملية الإعلامية. (٤٤)

والواقع أن قيام السلطة السياسية بإمداد الرأى العام بالبيانات والمعلومات حول الأحداث والوقائع التى يعيشها ويمر بها يُسهم فى تنويره وإحاطته علما بتلك الأحداث والوقائع، ويساعده على تكوين إدراكاته، وتصوراته عنها؛ وبالتالى تكوين وعيه الذاتى بها وتتفاوت الأنظمة الإعلامية فى مختلف البلدان فى قيامها بهذه الوظيفة. . وهى بهذا تكون الخطوة الأولى فى عملية تشكيل الرأى العام وصناعته (٤٥).

٢- الأدوار الثقافية:

تتحرك السلطة السياسية فى ممارسة الأدوارالثقافية فى مسارين أساسيين (٤٦):

الأول: داخلى: عبر عملية تحقيق الاندماج والتوافق، أو توحيد الإدراك المجتمعى إزاء قضايا الوجود السياسى الأساسية فى المجتمع فى مرحلة زمنية طويلة نسبيًا.

الثانى: خارجى: يتحرك لمساندة السياسة الخارجية، فالأدوار التى تقوم بها فى المراكز الثقافية وفروع الجامعات الوطنية فى الخارج، والبعثات التعليمية، وكافة أشكال التواجد الثقافى تدعم- ولوبشكل غير مباشر- السياسية الخارجية للدولة المعنية.

والواقع أنه من المهم أن تقوم السلطة السياسية عبر الأدوات التى تهيمن عليها بتكوين مدركات عامة منسقة أو موحدة حول مجموعة من القضايا والموضوعات المتعلقة بطبيعة المجتمع المحكوم، وحول كليات الوجود السياسى، بحيث يمتلك المجتمع حدًا أدنى من الاتفاق القومى حول الموضوعات الأساسية التى تشكل جوهر وجوده السياسى؛ وبالتالى يكون قادرًا على تقديم الاستجابات السليمة على التحديات التى تواجهه، والواقع أن توافر الحد الأدنى من الاتفاق الوطنى يقدم مساندة حقيقية للسياسة داخليًا وخارجيًا من ناحية، ويهيء أرضية صالحة لأداء الدور الحضارى من ناحية أخرى.

٣ - الأدوار الحضارية:

لا تتحدد هذه الأدوار بمجرد إيجاد حد أدنى من الاتفاق الوطنى بصدد القضايا الأساسية المتعلقة بوجود مجتمع معين ونمط حياته، وإنما أيضًا بإيمان المجتمع بأن له رسالة معينة، ووظيفة محددة ذات منطلقات معنوية فى مجال التعامل الخارجى، وهى تلك التى تفسر الانطلاق من رسالة فكرية والدعوة لها فى المجتمع الخارجى، وفى هذا الصدد نفرق بين مجتمع يمتلك مقومات هذه الوظيفة بين مجتمعات تسعى لصناعتها وتدعى ملكيتها. والواقع أنه من خلال الأدوارالتثقيفية للسلطة السياسية يتوحد الإدراك المجتمعى حول الإيمان بمجموعة من القضايا بحيث يكون المواطن مستعدًا للسعى لنشرها خارج مجتمعه المحلى بإقناع الآخرين، وغزو قناعاتهم الفردية بها بحيث يتم إيجاد المواطن والمجتمع «صاحب الرسالة» والذى هو نتاج عملية بناء الرأى العام وتشكيله وصناعته [٤٧]..

٤ - الأدوار العقيدية:

تُعد الأدوار العقيدية تعبيرًا عصريًا عن مفهوم قديم، فالدولة صاحبة المثالية السياسية- دينية أو أيديولوچية- تسعى إلى صبغ عملية التطور السياسى معًا، بحيث تكون الدولة أداة تطبيقها داخليًا وخارجيًا، معبرة بذلك عن وجودها المعنوى، ويتم إفراغها فى برنامج أو خطة محددة، تتبناها الدولة وتقيم مجتمعها بكافة نظمه وأنساقه عليها، ومن ثم تقوم بعملية تكوين حقيقية للرأى العام [٤٨].

٥ - الأدوار الدعائية:

تعتبر الأدوار الدعائية أقصى مستويات ممارسة الأبعاد المعنوية ولو بمعان معاكسة، حيث تتجرد السلطة السياسية من معنوياتها متجهة لممارسة أدوارها الخارجية عبر القضاء على الخصم بأسلوب الحرب النفسية، وعملية التسميم السياسى؛ فالسلطة السياسية تتجه إلى الرأى العام الخارجى تاركة قيمة الصدق ومثالية الدعوة، ومتجهة إلى منطق التضليل والدعاية؛ لتقوم بعملية تشكيله على أوسع مدى(٤٩).

إذا نظرنا إلى فحوى المكونات الخمسة لطبيعة الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية نجد أنها فى جوهرها تعكس عملية تشكيل الرأى العام و صناعته وبنائه وتكوينه، سواء اتجهت إلى المجتمع الداخلى المحلى، أو إلى المجتمع الخارجى والنطاق الدولى تحقيقًا للأهداف والغايات التى تضعها هذه السلطة لنفسها فى إطار الإمكانات والموارد، والتوقيت المعين، ولكن يبقى جوهر العملية واحدًا - أيًا كان التعامل معه - هو تشكيل الرأى العام وصناعته.

و عبر فصول هذا الكتاب سنرى بعض النماذج التى توضح علاقة السلطة السياسية الحاكمة بالرأى العام ومنها: -

١ - الأول: نموذج العلاقة بين الدولة والمجتمع قوة وضعفًا وتأثيرها على الهيمنة على النواحى الثقافية والمعرفية: ويستخدم لتفسير هيمنة السلطة السياسية على عملية تكوين الرأى العام داخليًا، و خارجيًا لتفسير السيطرة والغزو الحضارى الخارجى للمجتمعات المختلفة(٥٢).

٢ - الثانى: نموذج الانحراف التشريعى كجزء من ظاهرة الانحراف بالسلطة باعتبار الأداة التشريعية والقانونية لازمة لتأطير الممارسات السياسية، وخلق القناعة لدى الرأى العام بحيادية السلطة ازاء الظاهرة السياسية، ومن ثم يستخدم على نطاق واسع توظيف الأداة القانونية فى تشكيل المسلك الرقابى فى الحالة المصرية.

٣ - الثالث: نموذج صناعة الموافقة، وكيفية توظيف الدعاية السياسية فى صناعة الأغلبية، وخلق الرضاء السياسى عبر مصفوفة لآليات الدعاية السياسية يتم استخدامها فى العملية الانتخابية، ويتم تحليلها عبر نموذج تحديد الأجندة كما سنرى. (٤٩)

* * *

المبحث الثانى

الاتجاهات العربية الأساسية فى دراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية

يشهد حقل دراسات الرأى العام خاصة ذلك الذى يجعل موضوعه دراسة علاقة الرأى العام بالسلطة السياسية - أى يتناول الظاهرة عبر مدخل وبرؤية سياسية - الكثير من الدراسات والكتابات المتنوعة البالغة الأهمية يتعذر الإحاطة بها؛ وإن كان من الممكن رصد أهم ملامحها ونماذجها الأساسية، ومن خلال استقرائها يمكن أن نرصدها ونصنفها فى اتجاهات ثلاثة أساسية هى: -

أولاً: دراسات نظرية تتناول تحديد العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام.

ثانيًا: دراسات اختبارية «استطلاعات للرأى العام» تدورحول قضايا محددة تترجم العلاقة السياسية بين الحكام والمحكومين من قبيل: الانتخابات، والاستفتاءات، والأحزاب السياسية، والقرارات، والتصرفات السياسية المختلفة . . . إلخ.

ثالثًا: دراسات تدور حول الاستخدام الدعائى لاستطلاعات الرأى العام السياسية بصدد الأزمات السياسية، التى يتم حشد وتعبئة الجماهير بصددها.

وسوف نكتفى فى إطار هذه الاتجاهات الثلاثة بإيراد نماذج دالة فى بيان الملامح الأساسية لكل اتجاه، والمنطق الكلى الذى يسيطر عليها مع مراعاة كونها تعكس تطوراً معيناً فى الواقع الأكاديمى المصرى والعربى، وسيكون منطق تناولها **برؤية تقويمية انطلاقًا من تحليل مدى التحيز الحضارى، والذى تعكسه على المستويات الثلاثة الآتية:**

المستوى الأول: المفاهيم الأساسية للدراسة، أى مدى صلاحية المفاهيم المستخدمة فى استنطاق الظاهرة ولياقتها وملاءمتها وكفاءتها فى التعبير عنها. .

المستوى الثانى: القواعد المنهجية والإجراءات المتبعة فى دراسة الظاهرة، ومدى صلاحيتها، وعملية التكافؤ المنهجى بين الأدوات المستخدمة والظاهرة محل الدراسة والبحث.

المستوى الثالث: النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات بصدد العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وبالذات بصدد عملية تشكيل الرأى العام .

ولنتناول ذلك تفصيلا :

المستوى الأول : المفاهيم المستخدمة فى هذه الدراسات :

لم تحدد معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وبشكل أخص أدوارها فى عملية تشكيل الرأى العام المفاهيم الأساسية التى تنطوى عليها دراسة الظاهرة رغم أهميتها البالغة، فلم تحدد كثير من الدراسات التى تناولت الأدوار السياسية لمؤسسات أوجماعات أوهيئات معينة . . . إلخ ، مفهوم الأدوار فى إطار نظرية الدور باستثناءات ضئيلة، ومع ذلك تعاملت معه بخفة علمية فرفضته بعضها، وبعضها قدمت إليه إضافات منهجية وعلمية يسيرة واستخدمته فى التحليل العلمى [٥٠] .

أما مفهوم السلطة السياسية، فقد ندر تحديده وتوظيفه كمفهوم نظرى شامل [٥١] فى هذه الدراسات التى تركز إما على مفاهيم جزئية، أو على مؤسسات وأدوات نظامية للسلطة السياسية، وتبحث عن أدوارها وتأثيرها فى عملية تكوين الرأى العام وتشكيله، فبعض الدراسات يركز على أدوات الاتصال الجماهيرى ؛ فيختار فى إطارها الصحافة، أو الإذاعة، أو التلفاز، أو السينما، أو المسرح، أوالڤيديو، ووفقا لمسيرة التقدم التقنى والعلمى الهائلة فى عملية الاتصال، نشهد الآن مزيداً من الدراسات عن أدوار شبكات التلفاز العالمية، وعن شبكات الاتصالات والمعلومات الدولية الإنترنت . . . إلخ ، وآثارها فى إرساء كونية ثقافية جديدة .

وحتى الدراسات التقليدية التى تناولت السلطة السياسية ـ بمفهومها القانونى الدستورى [٥٢] ـ من زاوية صلتها بالرأى العام ركز البعض منها على دور الرأى العام فى تأسيس فكرة السلطة السياسية عبر الربط بين الدستور والرأى العام وأوغل البعض منها فى التأصيل القانونى ؛ فبحث أدوار الرأى العام فى تطبيق ونفاذ القاعدة القانونية، وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين طبيعة الجزاء فى القاعدة القانونية الدستورية والرأى العام.

أما الدراسات التى تناولت السلطة السياسية باعتبارها حقيقة اجتماعية، فقد ركزت على أدوار بعض مكوناتها فى تشكيل الرأى العام وصناعته، من قبيل أدوار القيادة

السياسية، وأدوار قادة الرأى العام، وأحيانًا أدوار تكوينات اجتماعية ـ سياسية مثل القبيلة فى علاقتها بالرأى العام .

ومن وجهة نظرنا فإن الذين نظروا إلى أدوار السلطة السياسية فى إطارعلاقتها بالرأى العام كعملية اتصالية تمثل جزءًا من عملية صناعة المعرفة وصناعة البشر هم الذين قدموا تحديدات أقرب إلى الواقع والثورات العلمية المتسارعة، كما سنرى فى الفصل الأخير من الكتاب. (٥٣)

أما مفهوم الرأى العام فى إطار هذه الدراسات فهو مثال واضح أيضًا لاضطراب التحديد والغموض فهناك الكتابات التقليدية التى تخلط بينه وبين الإرادة الشعبية والإرادة العامة وسيادة الأمة . . . إلخ، وهناك كتابات تخلط بين الرأى العام والاتجاه، والرأى العام والحكم، والرأى العام والحرب النفسية، والرأى العام والإعلام، والرأى العام والاتصال، والرأى العام والتضليل والتلاعب بالعقول، والرأى العام والتسميم السياسى . . .

كما أن هناك الكثير من الاجتهادات حول طبيعة الرأى العام، ومراحل تكوينه وتشكيله والمقومات الأساسية والثانوية المحددة له كظاهرة، غير أن الفكرة الكامنة والحاكمة لمعظم أدبيات الرأى العام هى السعى إلى تصوير الظاهرة كأحد لوازم الليبرالية والديموقراطية النيابية والتى بدورها يتم تصويرها على أنها الطريق الوحيد للتطور والتقدم الإنسانى، وفى أحيان أخرى على أنها نهاية المطاف فى مسيرة التطور الأيديولوچى فبانتهاء عصر الأيديولوچيا ـ برزت الديموقراطية والليبرالية والنموذج الغربى وظاهرة الرأى العام بشكلها المعاصر التى تصور على أنها أحد منتجاتها الأساسية كانتصار حاسم ونهائى للبشرية ؛ وبالتالى تم تدويل منهجية بحث الظاهرة ذاتها دون نظر للخصوصيات الحضارية لكل أمة، كما سنرى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

والواقع أن حقيقة ظاهرة الرأى العام ـ سواء اتخذت مظاهرها تعبيراً سلميًا أو عنيفًا ـ عرفتها قديمًا كافة الحضارات الإنسانية بصورة أو بأخرى وتعرفها جميع المجتمعات البشرية فى عالم إليوم، وإن اختلفت مظاهر التعبير عنها من مجتمع إلى آخر .

المستوى الثانى : منهجية دراسة ظاهرة الرأى العام : الاستطلاعات

تعد استطلاعات الرأى العام الأداة المنهجية السائدة فى معظم الدراسات العلمية بصدد تحليل القضايا والمشاكل التى تثير ظاهرة الرأى العام (٥٤)، وإذا ما استبعدنا الاستطلاعات

الدعائية المنتشرة حول بعض القضايا [٥٥]، فإن هناك من يذهب إلى أن استطلاعات الرأى العام عموما بما تنطلق منه قيم، وتبحث عنه من آليات للعمل الحزبى، وتداول السلطة، تفضى إلى نفى وجود الظاهرة فى البلدان التى لا يقوم نظامها على النمط الديموقراطى والتعددى وفق النموذج الغربى أو لا تطبقه على نحو كامل، أو القول بأن له وجوداً غير مدرك فهو رأى عام كامن لا سبيل إلى قياسه أو معرفته أو أنه غير فعال لعدم تأثيره فى صنع السياسات العامة » . . وبالتالى فإن استطلاعات الرأى العام فى هذه البلدان غالبا ما يتم التشكيك فى علميتها [٥٦]، وخاصة الاستطلاعات السياسية التى يعتورها التحيز من جميع جوانبها، وفى معظم خطواتها وإجراءاتها. هذا القول ينطبق على عينة الاستطلاعات السياسية الأربعة التى اخترناها نماذج للتدليل على مانذهب إليه.

أما الاستطلاعات ذات الطبيعة الدعائية السياسية والاستدعائية للظاهرة والتى تقوم بها بعض المؤسسات الخاصة أو بعض الجرائد والمجلات التابعة بدرجة أو أخرى للأنظمة السياسية، أو بعض القنوات الفضائية، وقد أصبحت فى الآونة الأخيرة ظاهرة ملفتة للانتباه فهى تحاول تدعيم وأحيانا نقض بعض الاتجاهات السياسية القائمة، ولعل من مثالب انتشارها إضافة لعدم علميتها نتيجة للعيوب المنهجية التى تعتورها، أنها أصبحت أحد مسالك إعادة عملية تشكيل الرأى العام ذاته . .

وسنركز على النوع الأول؛ لأنه مجال اهتمامنا الأساسى فى هذا الكتاب . .

تقويم منهجية استطلاعات الرأى العام السياسية :

يكمن خلف استطلاعات الرأى العام السياسية افتراض أساسى مفاده أن **دورها يقتصر على كشف الحقائق؛ وبالتالى تحقيق الموضوعية ولكن هذا الافتراض أصبح محل تشكيك فى ذاته؛ لأن الاستطلاعات تترجم ما تريده وسائل الإعلام والدعاية وما سبق أن بثته أو ماتريده السلطة السياسية الحاكمة بشكل عام وتنفذه تحقيقًا لأغراضها وأهدافها المتعلقة بتشكيل الرأى العام وصناعته** ، كما أن الاستطلاعات الاستظهارية التى أشرنا إليها توظف نتائجها كأداة للتلاعب باتجاهاته والقيام بعملية تشكيله وفقا للأهداف التى تضعها الجهة التى تقوم بالاستطلاع أو الجهة الممولة [٥٧] ، ورغم أنه ثمة محاولات جادة لوضع ضوابط ومواثيق شرف لتنظيم استخدام هذه الاستطلاعات، بحيث يتم تجنب سوء استغلالها فى تحقيق أهداف سياسية داخلية، أو خارجية، فإنه يجب أن يتم أخذ نتائجها بدرجة من النسبية، وذلك لمايلى [٥٨] :

١ – هناك مفارقة واضحة بين نصوص المواثيق الأخلاقية النظرية الصادرة لتنظيم

العملية والممارسات الواقعية ؛ فالمواثيق القانونية والأخلاقية الصادرة مثلا عن كل من الرابطة العلمية لبحوث الرأى العام **WACOR**، والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى والتسويق **AAPOR** ، والجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسويق **ESCMAR** رغم أهمية ماتقرره وتحتويه إلا أن الممارسات الفعلية تتحكم فيها شركات عملاقة ومتعددة الجنسيات، وشبكة معقدة من المصالح السياسية والاقتصادية تعتبر استطلاعات الرأى العام فى إطارها بمثابة أدوات لجنى الأرباح واكتساب السلطة والنفوذ فى المجتمعات الغربية، لاسيما بعد أن أصبحت نتائجها تحسم أو تؤثر بدرجة كبيرة فى البدائل السياسية المختارة فى التعامل مع قضايا الرأى العام، كما أنها على الصعيد الاقتصادى تحدد سلوك المستهلكين إزاء السلع والخدمات الجديدة ويشير هربرت شيللر إلى أن مؤسسة جالوب لقياس الرأى العام - والتى تنتشر فروعها فى مختلف أنحاء العالم - تعتبر جزءًا متممًا لجهاز صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فإذا انتقلنا إلى واقعنا فإنه فضلا عن محدودية إن لم يكن انعدام وجود مراكز علمية مستقلة استقلالاً حقيقيّا لقياس الرأى العام - فإن تلك الموجودة فعلاً تهيمن عليها أوتديرها بشكل - مباشر أو غير مباشر - السلطات السياسية الحاكمة؛ وبالتالى تستخدمها وتوظفها سياسيّا ودعائيّا.

٢ - نجد عند النظر لمضمون المواثيق الأخلاقية أن بعضها يُقرعددًا من المبادئ التى تضفى نوعًا من الشرعية المهنية والأخلاقية على سيطرة أصحاب رءوس الأموال على إجراء عملية استطلاعات الرأى العام، أما فى بلدان العالم النامى - ومنها مصر - والتى لا يوجد فيها مراكز لقياس الرأى العام تتمتع بدرجة حقيقية من درجات الاستقلالية عن السلطة السياسية الحاكمة ؛ فإن المشكلة تكون أوضح منطقًا وأبعد مدى، فإن كانت المواثيق الأخلاقية فى بلدان العالم الأوروبى والأمريكى عمومًا تحتوى بعض المبادئ مثل: حق العميل فى اختيار موضوع الاستطلاع، وتكليف شركة أو وكالة معينة للقيام به فى توقيت محدد، فإن الأمر أخطر فى بلاد العالم النامى؛ حيث تسيطر السلطة السياسية الحاكمة - بشكل مباشر أو غير مباشر - على مراكز قياس الرأى العام بما يجعلها أداة من أدواتها المتعددة فى التبرير بأن سياسة معينة، أو إجراءً محددًا يحظى بتأييد الغالبية الساحقة من أفراد الشعب، وبذلك تسهم فى تشكيل الرأى العام وصنعه - ولوبشكل غير مباشر - حيث ينزع الفرد إلى التوحد مع المجموع والرأى المعلن عنه . .

و الواقع أن إجراء الاستطلاع يستلزم مجموعة من الخطوات المتقاربة فى كافة العلوم الاجتماعية؛ مما دفع الكثيرين إلى القول بعالميتها وعموميتها لكن توظيفها فى مجال دراسات ظاهرة الرأى العام يمنحها سمات خاصة تجعلها تعبر عن المسلمات الأساسية

الكامنة خلف استطلاعات الرأى العام، وسوف نناقشها من زاوية مدى التحيز الحضارى الذى تتلبس به. (٥٩).

أولاً: التحيزات الكامنة فى اختيار موضوعات الاستطلاع:

نقطة البداية العلمية فى أى استطلاع رأى عام اختيار موضوعه، وقضيته التى تترجم درجة من درجات الأهمية للمجتمع المعين، وبالنسبة لنماذج عينة استطلاع الرأى العام موضع تحليلنا(٦٠) فإن **موضوعاتها على درجة كبيرة من الأهمية، بل إن بعضها من الناحية السياسية يمثل قضايا مصيرية** وقت إجرائه (زيارة الرئيس السادات للقدس)، وبعضها يؤثر بدرجة كبيرة فى مستقبل الأمة المصرية (رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر). وإذا كان من الصحيح نظريًا القول بأن اختيار موضوع الاستطلاع يترجم مصالح القائمين وتوجهاتهم وتفضيلاتهم لترتيب القضايا فى المجتمع دون اعتبار لأهمية الموضوع من وجهة نظر أغلبية المجتمع إلا أنه بصدد هذه العينة من النماذج العلمية المُختارة من استطلاعات الرأى العام السياسية العامة، وجدنا هناك درجة من درجات التطابق بين رؤية الذين قاموا بهذه الاستطلاعات وتفضيلاتهم لترتيب القضايا فى المجتمع، وبين ماتمثله المشكلة أوالقضية على صعيد الرأى العام ينطبق الأمر ذاته على موضوعى الاستطلاعين الآخرين وإن كانا يتعلقان بموضوعات أو أمور يغلب عليها الطابع المحلى المصرى بالأساس وهما **الأول:** حول اتجاهات المواطنين نحو الحكم المحلى، و**الثانى:** حول المشكلات والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرير.

أما بالنسبة للشروط الواجب توافرها فى المشكلة أو القضية لكى تصلح موضوعا يُقاس اتجاهات الرأى العام - يمكن القول إن موضوعات هذه الاستطلاعات وماتثيره من مشكلات تعرضت للنقاش العام ودار الحوار بصددها، أى توافر لها شرط التفاعل الاجتماعى عبر نشر وتداول وجهات نظر متعارضة حول الموضوع، ولكن الملاحظ أن السلطة الحاكمة تدخلت فى العملية من خلال السيطرة المتوافرة لها على وسائط الاتصال الأمر الذى يعنى أنها تعرضت لدرجات متفاوتة من الصنع مما يشكك فى نتائجها؛ فمن المؤكد أن قضية من قبيل زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ قد تعرضت للنقاش العام فى وسائل الاتصال المختلفة، ومن شبه المؤكد أن السلطة السياسية الحاكمة التى تسيطر على هذه الوسائل كانت تدفع بشدة فى اتجاه تأييد هذا التوجه، وتسفيه إن لم يكن تجريم أى اتجاه معارض له على نحوما تجلى فى سلسلة من القوانين والتشريعات، والقرارات الصادرة حينئذ؛ وبالتالى فلم تتم عملية النقاش حول القضية فى أجواء من الحرية والصراحة والتدافع الفكرى؛ مما يحقق عملية التفاعل الاجتماعى على وجهها

السليم، وإنما حدثت عملية تعبئة شاملة، وتجييش لقوى الرأى العام فى الاتجاه الذى تريده السلطة السياسية الحاكمة، غير أن الأمور يجب أن تؤخذ بنسبية فى هذا الصدد - فالجدل الذى أثارته الزيارة امتد إلى التنظيمات الحزبية المصرية التى كان نشاطها فى بدايته حينئذ ؛ فقد كنا فى بداية فترةالانتقال إلى التعددية الحزبية المقيدة، كما امتد إلى الدول العربية التى لم تكن بعيدة بكل وسائل اتصالها عن ساحة الرأى العام المصرى والتأثير فيه . .

أما الاستطلاع الثانى ورغم طبيعته السياسية فإنه كان أقل فى درجة إثارته للرأى العام فقد تناول نظام الحكم المحلى، وذلك عقب وضع قانون الحكم المحلى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ موضع التطبيق بصدور تعيينات المحافظين فى يناير ١٩٧٩م، وتخويلهم سلطات كاملة فى إدارة الشئون المحلية فى محافظتهم، والجدير بالذكر أن هذا الموضوع أيضًا كان أحد موضوعات النقاش العام، وإن كان دور الدولة فى إدارة الحوار كفيلاً بأن يرجح كفة الاتجاه الذى تؤيده السلطة الحاكمة - نفس الأمر ينطبق - وإن كان بدرجة أكبر على الاستطلاع الثالث والرابع الأمر الذى لا موضع للتفصيل فيه . . .

(٣) توقيت إجراء الاستطلاع حول قضية الرأى العام التى تعرضت للنقاش العام والتفاعل الاجتماعى :

قد يتوافر لاستطلاع الرأى العام مشكلة سياسية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للغالبية من المواطنين ويدور حولها النقاش، وتتحقق إزاءها عملية التفاعل الاجتماعى، **ولكن قد يتم اختيار هذا الموضوع وإجراء الاستطلاع حوله بعد انقضاء فترة زمنية على مناقشته، بحيث يصبح ما نقيسه غير موجود**، بمعنى أن الجهة التى تقوم بالاستطلاع تسأل الجمهور عن رأيهم فى موضوع لا يشغلهم فى ذلك الوقت ؛ وبالتالى يكونون قد نسوا بعض جوانبه، أو أن تكون آرائهم نحوهذا الموضوع قد تحولت إلى اتجاهات ومواقف ثابتة تختلف عن الرأى الذى يفترض أن تقيسه الاستطلاعات؛ وبالتالى فإن التوقيت عامل بالغ الأهمية فى إجراء الاستطلاع .

وبشكل عام فإن استطلاعات الرأى العام فى العينة المختارة كنموذج - **قد أجريت بعد فترة معقولة من وقوع الحدث وتبلور المشكلة فلم يحدث إذن تسرع فى اختيار موضوع مطروح للنقاش والجدل** - وإن كان بعضها لم تكن قد اتضحت بعد كافة جوانبه وأبعاده؛ مما أثر على دقة الأسئلة المطروحة على الجمهور ووضوح استجاباته لها، فعلى سبيل المثال بالنسبة لتوقيت إجراء استطلاع الرأى العام حول زيارة الرئيس السادات فقد قلل من أهميته أنه تم بعد الزيارة وليس قبلها وكان يمكن إجراؤه على الأقل منذ أعلن الرئيس السادات فى البرلمان المصرى أنه يمكن أن يذهب إلى أى مكان بما فى ذلك إسرائيل إذا كان ذلك

سيحقق السلام الشامل - بلغة تلك الأيام - **مما يعد استطلاعًا لاستجابة لاحقة للرأى العام وليس تعبيرًا عن موقف مبكر يمكن الاستناد إليه فى اتخاذ القرار أو التروى فيه، أو حتى العدول عنه، كما تقضى بذلك الأصول العلمية لاستطلاعات الرأى العام.**

أما توقيت إجراء الاستطلاع الثانى المتعلق بمنح المحافظين سلطات كاملة فقد كان مناسبًا؛ لأنه أجرى مباشرة بعد بدء تطبيق القانون، وكان يهدف بالأساس إلى معرفة كيف يفكر الناس بالفعل؟ أى يتعدى الأمر عما إذا كان هذا التفكير سليمًا أم خاطئًا..

٤ - عينة الجمهور المستهدف: يتوقف اختيار العينة على نوع الاستطلاع وموضوعه، والميزانية المسموح بها، ويُقال عادة بأن الميزانية هى العامل الحاسم فى الاختيار بالنسبة لحجم العينة، وبالطبع فإن الاستطلاعات التى تقوم بها مؤسسات أو هيئات بحثية يتوافر لها بدون شك الميزانية التى تمكنها من القيام بذلك، مقارنة بالاستطلاعات التى يقوم بها الباحثون الأفراد أثناء إجراء دراساتهم، وهذا ما ينطبق على الاستطلاعات السياسية الأربعة محل التقييم - بحيث يبقى محك التقييم هو نوع الاستطلاع وموضوعه. ومن المعلوم فى هذا الصدد أن العينة يجب أن تأتى قدر الإمكان ممثلة لمجتمعها الأساسى أو الأصلى، ومع ذلك تظل لكل عينة مزاياها وعيوبها خاصة مدى الدقة فى تمثيلها لمفردات مجتمعها، ورغم الجدل النظرى الدائر حول جدوى أى عينة فى تمثيل المجتمع وفاعليتها وعلاقة ذلك بفكرة الديموقراطية فإننا نرى أن هذا الأمر ينبغى أن يؤخذ بقدر من النسبية، حيث لاتزال هذه الوسيلة هى المتاحة للدراسة ولمعرفة الرأى العام (٦١).

ويعد **استطلاع الرأى العام** حول زيارة الرئيس السادات إلى القدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧ بمثابة أول استطلاع علمى منهجى للرأى العام فى مصر يتناول قضية سياسية، وبصرف النظر عن طبيعة العينة التى استهدفت فيه - فإن المهم هو القدرة على إجرائه، وتشجيع أفراد العينة على الإدلاء بآرائهم، فى وقت كان يعد فيه الحديث فى الأمور السياسية لرجل الشارع وتسجيل رأيه مكتوبا فى قياس للرأى العام أمرا غير مسبوق فرضته طبيعة الموقف (٦٢).

أما **الاستطلاع الثانى**: المتعلق باتجاهات المواطنين نحو الحكم المحلى فقد استهدف التعرف على رأى المواطنين واستجاباتهم للتعديلات التى أحدثها القانون رقم ٥٢ لعام ١٩٧٥ من حيث سلطات الحكم المحلى وتنظيماته المختلفة، وأسلوب تشكيل وحداته وجودة أدائه وأبعاد الدور المنوط به - وقد فرضت طبيعة الموضوع، وخاصة أن فيه جانبًا يتعلق بالعمومية، وآخر يتعلق بالإقليمية والخصوصية، - **وإن كان استطلاع آراء المواطنين على المستويين اقتضى اختيار عينتين:**

(أ) عينة النخبة: وتتضمن أعضاء مجالس الحكم المحلى من نفس المحافظات التى سحبت منها عينة الجمهور العام (بلغ حجم العينة ٣١٤ فرد يمثلون جميع أعضاء ٣٠ مجلسًا محليّا، حيث اختير مجلس محلى: قرية، مدينة، المحافظة).

(ب) دراسة عينة الجمهور العام: وهى عينة عشوائية منتظمة - اختيرت من العينة الدائمة للمجتمع المصرى سحبت بناءً على آخر تعداد حينئذ.

وهكذا فإن اختيار هذه العينة كان استجابة حقيقية لطبيعة موضوع الدراسة أوالاستطلاع.

أما بالنسبة للدراسة أو **الاستطلاع الثالث الذى أجرى عن المشكلات، والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرر «فتتبع صعوبة اختيار العينة فيه من صعوبة الموضوع ذاته»**، والنطاق الذى يُجرى فيه، فهيئة البحث تتصدى للعمل فى منطقة نائية، يشغل مساحات كبيرة منها بدو رحل يصعب اختيار عينة ممثلة من بينهم وذلك لكثرة تنقلهم وترحالهم، كما أنهم لا يتعاملون بسهولة مع أى باحث أجنبى عن المنطقة، ولا يقبلون بيسر أن يكونوا موضعا للدراسة من أشخاص لا يعرفونهم، ولا يثقون بهم؛ وبالتالى كان لابد من اللجوء إلى شيوخ القبائل بما لهم من سلطة لإنجاز الأمر، وبالطبع فإن هناك حدوداً فرضتها ظروف الموضوع على طبيعة تمثيل العينة موضع الاستطلاع.

أما بالنسبة للاستطلاع الرابع **حول استخدام الطاقة النووية فى مصر - فقد طُبق - باستخدام الاستبيان على عينة قوامها ١٦٩ مفردة، اختيرت بطريقة عمدية ضمت ١٢٧ من النخبة المتخصصة**، ٢٤ من النخبة غير المتخصصة وبالطبع فإن طبيعة الموضوع فرضت العينة، وقد قمنا فى إحدى دراستنا بإجراء استطلاع حول الدعاية الانتخابية للمرشحين وتأثيرها على أولويات الناخبين عبر وجود عينتين إحداهما للمرشحين، والأخرى للناخبين فى أربع دوائر انتخابية تمثل جميع الدوائر الانتخابية فى البلاد.

٥ - استمارة جمع البيانات (استطلاع الرأى العام):

عادة ما تُجرى استطلاعات الرأى العام اعتماداً على استمارة تتكون من عدد من الأسئلة، حول المبحوث ورأيه فى موضوع الاستطلاع. وتذكر الدراسات المتخصصة أن إمكانيات التحيز واردة فى صياغة الاستمارة - بدرجة كبيرة - وذلك بداية من اختيار الأسئلة وصياغتها وترتيبها و ظروف المقابلة بين الباحث والمبحوث والوسيلة المستخدمة، ومدى تقبل المبحوثين للمقابلة والأسئلة التى تطرح عليهم... إلخ، ويأتى التحيز من عدم تعبير الأسئلة فى الاستمارة عن كافة جوانب موضوع الاستطلاع؛ وبالتالى قد تغيب أسئلة

مهمة، وتوجد أسئلة تافهة غير ذات دلالة . . . كما أن صياغة الأسئلة ذاتها قد تكون صياغة موحية بإجابات محددة؛ مما يرسم الخطوط الأساسية وأحيانا التفصيلية لاستجابة المبحوثين، كما أن تقديم سؤال على آخر قد يُوحى بإجابة محددة وبمعنى معين، الأمر الذى قد يدفع المبحوث لتبنى موقف لم يكن ليتخذه أو يعلن عنه لو لم يسأل فى البداية عن سؤال معين .

بالطبع فإننا لا يمكننا فى هذا الحيز المحدود القيام بفحص استمارات الاستطلاعات السياسية الأربع لكشف ما تتضمنه من تحيزات، وأخطاء منهجية، ولكن ثمة دراسة تقييمية جادة صدرت عن تلك المؤسسة العلمية تقيم إنتاجها يمكن مراجعة التفاصيل عبر صفحاتها، ولكن من الناحية العامة والنظرية فإن مما يقلل من التحيزات الواردة فى الاستمارات مايلى :

(أ) أن يتم عرضها على هيئة تحكيم لترى مدى تغطيتها لأبعاد الموضوع المبحوث، كما أنها تتضمن آليات داخلية فى الاتساق، وكشف الاضطراب والكذب . . . إلخ .

(ب) أن يتم تجريبها فى اختبار «الثقة والثبات» على العينة الاستطلاعية؛ وذلك للتأكد من فهمها بدرجة واضحة .

(ج) أن يمكن مراجعة بعض الصياغات فى الاستمارة وإصلاحها على ضوء ما سبق .

وسوف نفصل فى ذلك فى الجزء الذى نكرسه لاستمارات استطلاع الرأى العام من هذا الكتاب .

ومع ذلك فان الذين ينتقدون الاستمارة ـ كأداة لجمع البيانات ـ من منطلق التحيز المنهجى والحضارى يرون فيها عدة مثالب ـ وإن كانت يجب أن تؤخذ بقدر من النسبية ـ من قبيل :

إن الاعتماد على أسئلة لاستطلاع الرأى يُعد تقييدًا للاختيارات، خصوصًا وأن خبرات الممارسة العملية فى هذا المجال انتهت إلى تحديد مجموعة أنماط أو أنواع من الأسئلة يجرى الاختيار بينها حسب نوع الاستطلاع، هذا التنميط قد يهدد من الفرص المتاحة للاختيار .

قد تكون الاستمارة صالحة كأداة بحثية فى إطار الثقافة الغربية عمومًا، ولكن صلاحيتها وكفاءتها فى ثقافات أخرى يمكن أن تُراجع ـ فالمبحوث المصرى مثلا عكس المبحوث فى المجتمعات الغربية يُصر على إجراء المقابلة فى حضور جمع كبير من الأهل وربما الجيران، إضافة إلى أن جامعى البيانات يواجهون صعوبات جمة فى العثور على

العناوين وترتيب مواعيد مسبقة مع المبحوثين، مع كل ما يكتنف ذلك من مواقف الريبة والتشكك من جانب المبحوثين، وكذلك توقعاتهم فى الحصول على مساعدات وخدمات من جامعى البيانات . . .

٦- تحليل البيانات وتصنيفها: هى الخطوة التالية بعد جمع البيانات من عينة الجمهور، ويتم تحليل البيانات وتصنيفها تمهيدًا لعرضها ونشرها عبر وسائل الإعلام- وهذه الخطوة من المفترض أنه تحكمها مواثيق أخلاقية.

ولكن النتائج- عادة- ما تستخدم أساليب رياضية ومعاملات إحصائية؛ وذلك لتكميمها- وهذا الاتجاه أى التكميم موضع خلاف داخل الدراسات الاجتماعية حتى أن البعض يرى عدم جدوى القياس الكمى، ويرى آخرون صعوبته بدرجة تصل إلى استحالته فى بعض الأحيان.

غير أنه يبقى- من وجهة نظرنا- أن استخدام أساليب تحليل ومعاملات إحصائية ملائمة لطبيعة البيانات وتوزيعاتها يمكن أن يكون مفيدًا، وله كثير من الدلالات، وهو يقيم فى ضوء النتائج باعتبارها خير تعبير عن إحسان أو إساءة استخدام الأساليب الإحصائية فى التحليل؛ وبالتالى فإن مناقشة النتائج تعتبر دالة على تحيز الأداة الإحصائية أو عدم تحيزها، ورغم أن الباحث يعترف بصعوبة هذا الجانب إلا أنه يمكن إذا أحسن استخدامه أن يعطى نتائج على قدر معين من الواقعية والعلمية؛ مما يعنى إمكان رسم السياسات على أسس فعلية واقعية.

٧- نشر نتائج استطلاعات الرأى العام:

من المنطقى أن تكون هذه الخطوة محصلة لتحيزات بقية الخطوات السابقة التى أشرنا إليها؛ وذلك لأنها تنبنى عليها جميعًا، وذلك وفق منطق التحيز المنهجى والحضارى.

فعلى سبيل المثال فلنا أن نتصور كم التحيزات الموجودة فى الاستطلاع السياسى **الأول** للرأى العام فى مصر بصدد اتجاهات الرأى العام نحو زيارة الرئيس السادات- والذى جاءت نتائجه غير منطقية تمامًا ومدعاة للشك العظيم، حيث بلغت نسبة المؤيدين ١٠٠ ٪، وهى نسبة من وجهة نظرنا لم يحصل عليها من قبل نبى مرسل ولا ملك مقرب؛ فحتى الأنبياء فى دعوتهم ورسالاتهم أو تصرفاتهم وأفعالهم من قبل مجتمعاتهم أو حتى حواريوهم لم يصلوا إليها من قبل ولا نظن أن أحدًا سوف يحصل عليها من بعد، وقد استخدمت الصحف ووسائل الإعلام- داخليًا وخارجيًا- فى الترويج لهذا الاستطلاع السياسى الأول فى مصر، بل إن جريدة الأهرام المصرية الرسمية استنت فى أمثال هذه الاستطلاعات الاستظهارية نشرها فى الصفحة الأولى.

والذى نستخلصه كنتيجة عامة من تقييم هذا الاستطلاع فى كافة جوانبه، أن إجراء أى استطلاع للرأى العام حول قرارات أو تصرفات القيادة السياسية فى مصر رغم أهميته إلا أنه - نتيجة لوضعيتها وهيمنتها الواقعية على الحياة السياسية - لابد أن يداخله كم كبير من التحيزات تجعله فى التحليل الأخير أمرا غير ذى معنى أو دلالة حقيقية، ويبدو لنا أن قرارات وتصرفات القيادة السياسية لا يمكن أن تخضع للدراسة الاختبارية العلمية فى مجال استطلاعات الرأى العام نتيجة تعذر توفير الشروط العلمية الموضوعية لإجراء مثل هذه الاستطلاعات - الأمر الذى يمكن أن نضعه موضع المقارنة مع فكرة أعمال السيادة أو الأعمال السياسية التى لا تخضع لاختصاص المحاكم: الأولى لا تخضع للرأى والنقاش ومن ثم فلا موضع بالأحرى للقياس، والثانية لا تخضع للقانون العام ومن ثم لا تدخل فى اختصاص المحاكم.

أما المستويات الأقل من هيئات السلطة السياسية أو الإدارة فإن نتائج استطلاعات الرأى العام بشأنها ذات دلالة، كما هو الحال بخصوص الاستطلاع **الثانى** الذى يدور حول الحكم المحلى **فمن بين النتائج المهمة لهذا الاستطلاع:**

أ- نقص المعلومات لدى الجمهور العام عن فكرة الحكم المحلى ؛ فقد تبين أن نسبة ٢٧,٨٨٪ من أفراده لم يتمكنوا من شرح معناه، كما أن الأداة الإعلامية لم تنجح فى تشكيل رأيهم حوله إذ لا تقوم فى هذا الصدد بالأدوار الإعلامية، ويغلب عليها المنطق الدعائى.

ب - أكدت عينة الاستطلاع على المزايا الاقتصادية (اهتمام كل محافظة بمصالحها ٣٠,٧٩٪) (اعتماد الأفراد على أنفسهم فى حل مشكلات محافظتهم ٤٠,٤٩٪)، (تفرغ الحكومة المركزية للمسائل القومية ٥٠,٤٦٪) مخالفة الأهداف السياسية، والتى هى فلسفة الحكم المحلى؛ ولذلك فإنه تم التراجع عنه فيما بعد والتحول إلى نوع من الإدارة المحلية.

جـ - أظهرت بعض النتائج وعيًا ديموقراطيًا للأفراد - من خلال الرغبة فى أن يكون المحافظ بالانتخاب، وتصل هذه النسبة إلى ٦٥٪ (وحتى بين الأميين فإن من يفضلون انتخاب المحافظ تبلغ ٨,٤٩٪ فى مقابل ٨,٣٥٪ يوافقون على تعيينه، بينما لم يوضح ٣,١٤٪ آرائهم فى هذه النقطة - كما أن ٥٩,٧٠٪ من العينة ترى أهمية الرقابة الشعبية على المحافظ، وضرورتها...

هذه النتائج وبشكل عام تؤكد المحددات الأساسية التى تحكم ممارسات الرأى العام فى مصر، وهو الأمر الذى نتناوله تفصيلا فيما بعد.

أما الاستطلاع الثالث والذى أجرى حول المشكلات والاحتياجات النفسية والاجتماعية لأبناء سيناء بعد التحرر فلعل أهم النتائج ذات الدلالة :-

١ - تحتل مشكلة نقص المياه أولى القضايا، وقد بلغت نسبة من أكدوا أنها أهم المشكلات وأبرزها ١٥ , ٩١ ٪ من الأفراد على المستوى الإجمالى للعينة بانتظام.

٢ - إن نسبة من يستمعون بانتظام إلى الإذاعة الإسرائيلية الموجهة بالعربية، والتى يصل إرسالها بوضوح إلى شمال سيناء أكثر من نصف العينة على المستوى الإجمالى ٩ , ٥١٪، كما أكدت النتائج أن أكثر من نصف العينة أيضًا على المستوى الإجمالى ٦٤ , ٥٣٪ تتابع إرسال التلفزيون الإسرائيلى الذى يصل إليها بوضوح؛ مما يدل على حجم الاختراق داخل العقل المصرى.

أما بالنسبة للاستطلاع الرابع حول النخبة واستخدام الطاقة النووية فى مصر، فإن أهم النتائج ذات الدلالة فى هذا الصدد : أن ٢٥٪ من عينة المتخصصين رفضوا فكرة تنفيذ هذا المشروع، وقد اتفق معهم فى هذا الرأى حوالى ٥٠٪ من أفراد عينة غير المتخصصين بالرغم من إقرارهم بتوافر الكوادر الفنية والعلمية المدربة التى يمكن أن يعهد إليها بتنفيذ المشروع إذا تم وضعها موضع التنفيذ.

وهكذا نستطيع القول إن نتائج استطلاعات الرأى العام على الرغم من كونها نتيجة متوقعة مجمعة للتحيزات النابعة من الخطوات، والأدوات، والإجراءات السابقة الذكر، إلا أنه يمكن تقليص هذه التحيزات بدرجة كبيرة، إذا ابتعدت استطلاعات الرأى العام بموضوعاتها عن الاقتراب أو المساس بتلك الموضوعات المتعلقة بالرؤساء والقيادات السياسية وممارساتها وتصرفاتها داخليًا وخارجيًا.

أما بالنسبة للدراسات النظرية - والتى قامت فى سبيل إثبات فروضها الأساسية بإجراء بعض استطلاعات الرأى العام المحدودة - فيمكن القول بأنها تركزت بالأساس حول **دور الإعلام فى تكوين الرأى العام، أو دور الاتصال عمومًا فى تحقيق المشاركة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وهى أدوار يمكن القول بأنها أحد النتائج السياسية المهمة للرأى العام،** وبشكل إجمالى فإننا سوف نتناول بالتقويم النتائج العامة للدراسات التى تقترب من موضوع دراستنا.

(١) النموذج الأول: دراسات حول علاقة العملية الاتصالية بالمشاركة السياسية:

خلصت الدراسات التى تتناول أدوار الاتصال فى عملية المشاركة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية... إلخ إلى عدد من النتائج الأساسية يمكن تلخيصها[٦٣] فى التالى:

١ - يقوم الاتصال الجماهيرى المباشر بدور مهم فى عملية المشاركة، حيث يسهم فى خلق المعرفة، والوعى، والإدراك لدى الجماهير - فله الدور الأكبر فى قيام الفرد بسلوك إيجابى مشارك، و تتأثر درجة مشاركة الجماهير فى المجالات المختلفة بنوعية: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

٢ - إن عملية التنشئة تسهم فى خلق الفرد المشارك أو غير المشارك حسب المضمون الذى تنقله مؤسسات التنشئة بداية من: الأسرة، والمدرسة، مروراً بجماعات الرفاق، وأصدقاء العمل، والمؤسسات السياسية والدينية، ووسائل الاتصال الجماهيرى، وهذه الأخيرة قد يكون لها فى بعض الحالات تأثير أقوى من أدوات التنشئة الأخرى.

٣ - إن اتجاه الفرد الإيجابى نحو المشاركة يؤثر على سلوكه المشارك فى أنشطة المجتمع ومجالاته؛ حيث إن الفرد غالبًا ما يقوم بأى عمل أو نشاط طالما أن لديه اتجاهًا إيجابيًّا نحو هذا العمل أو النشاط.

٤ - تلعب وسائل الاتصال الجماهيرى - بصفة عامة - دوراً كبيراً فى حض الأفراد على المشاركة فى بعض المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل: الاشتراك فى المناقشات السياسية، وحضور الندوات السياسية، والعضوية فى الأحزاب السياسية وفى المنظمات التطوعية.. إلخ.

الرؤية الإجمالية التى نؤكد عليها أن معظم نتائج هذه الدراسات تعد من قبيل البديهيات على المستوى العلمى، وأنه كان يمكن معالجة الموضوع من منطلق الأدوار الاتصالية - ليس فقط باعتبارها مجرد مجموعة من المسالك والأدوات: كالصحافة، والإذاعة، والتلفاز... إلخ، ولكن أيضا مجموعة من العمليات، والوظائف، والأدوار تناط بالدولة، أو بالسلطة السياسية، مثل: الأدوار الإعلامية، والتثقيفية، والعقيدية، والحضارية، والدعائية، وأنه يستتر خلف كل ذلك مجموعة من القيم والأهداف أو المثالية السياسية تقوم الأدوات الاتصالية بالتعبير عنها والترويج لها.

وبالتالى فإن الانتقاد الرئيسى هو غياب النظرة الكلية للعملية، كما أنه فى هذا الإطار يمكن معالجة «المشاركة والاتصال» و «التغلغل» و «الهوية» - كأبعاد لأزمات التنمية السياسية - وينطبق ذلك على مجتمعاتنا الآخذة فى النمو؛ وبالتالى فإن المداخل الاتصالية فى التعامل مع أزمة المشاركة، وبقية الأزمات عمومًا؛ بغية حلها والتعامل معها هى الأنسب.

إن هذه الدراسات تعانى ضعفًا فى البناء النظرى، بما يفرضه من علاقات - وارتباطات

بين المتغيرات، وما يقدمه من إمكانيات تفسيرية تزداد قيمتها إذا تم وضعها فى إطار خصوصية النظام والمجتمع المصرى.

إضافة إلى ذلك، فرغم الجهد المعلوماتى الكبير فإن الجانب التحليلى والتفسيرى ليس على نفس الدرجة أو قريبًا منها.

(٢) النموذج الثانى: دراسات حول أدوار وسائل الإعلام فى تكوين الرأى العام:

تركز هذه الدراسات على بحث العلاقة بين متغيرين بالأساس هما: وسائل الإعلام المختلفة صحافة، وإذاعة، وتلفزيون، وسينما.. إلخ وتكوين الرأى العام وتشكيله وصناعته [٦٤]، فهى تعالج الإعلام باعتباره مجموعة من الأدوات والوسائل، ولا تعالجه كمجموعة من الأدوار والوظائف غايتها أن يكون المواطن على علم بحد أدنى من المعلومات عن الوقائع والأحداث اليومية التى يعيشها فى المجتمع، وتلك نقطة البداية الحقيقية فى عملية تكوين الرأى العام من وجهة نظرنا؛ فلا بد أن يمتلك المواطن المعلومة عن الواقعة، أو الحدث أو المشكلة المُثارة كقضية رأى عام؛ لكى يتضح لديه التصور الذهنى عنها، وعن أبعادها، ويستطيع أن يحدد موقفه، ويبلور آراءه بصددها، ويدخل فى نقاش حولها بكل ما يعنيه ذلك من تفاعل اجتماعى وخلافه... إلخ.

وبالتأكيد فإنه لوعالجت هذه الدراسات الأمر على النحو السابق ذكره كانت ستفتح آفاقًا أوسع وأرحب للمعالجة، فعلى سبيل المثال لو تمت المعالجة - على النحو المشار إليه - كان يمكن تناول علاقة المعلومة بتكوين الرأى العام، وما يمكن أن نُطلق عليه السياسة المعلوماتية - بكل ما تتضمنه من تلاعب بالمعلومات إنتاجًا وتوزيعًا واستهلاكًا، وكان من الممكن الحديث عن أساليب الرقابة على المعلومة - والتى تصل إلى « منعها » و«تشويهها» وآثار ذلك على الرأى العام وهو الأمر الذى حاولناه ولو بشكل جزئى، والواقع أن غلبة الجوانب العملية الاختبارية فى دراسات الرأى العام أدى لعدم وجود تطور حقيقى فى صياغة أطر نظرية، ونماذج تساعد فى فهم وتحليل عملية تكوين الرأى العام وصناعته فى إطار يراعى الخصوصيات المجتمعية، وعدم الاهتمام بالجانب الثقافى، وأثر اختلافه بين الحضارات الإنسانية؛ مما يجعل هذه الدراسات قاصرة على نحو معين، وهو ما سعينا لتلافيه فى هذا الكتاب.

(٣) النموذج الثالث: دراسات حول تحديد أولويات قضايا الأجندة بين وسائل الإعلام والرأى العام

تعد الدراسات التى تستخدم هذه الأداة البحثية الأكثر علمية من ناحية معالجة

المضمون، و منطق المعالجة ومنهجيتها [٦٥]- فتناول موضوع وضع الأجندة وتحديدها الأمر الذى يعكس تحولاً من التركيز على دور وسائل الإعلام فى تغيير الاتجاهات والآراء، أى «الوظيفة الإقناعية لوسائل الإعلام» إلى التركيز على دور وسائل الإعلام فى «ترتيب أولويات القضايا العامة لدى الجمهور» أى الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام. [٨٣]

وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج دعمت الفروض العامة لنظرية وضع الأجندة، حيث وجد أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين أولويات اهتمامات وسائل الإعلام وأولويات الجمهور الذى يتعرض لها بدرجة من الدرجات، ورغم مصداقية كثير من النتائج التى تتوصل إليها هذه الدراسات بصدد طبيعة هذا الارتباط وشدته ودرجته فإنها نادرا ما تطرح السؤال التفسيرى لماذا ؟.

إن دراسات تحليل الأجندة فى الواقع المصرى ستقود إلى نتائج مضللة مالم تأخذ فى اعتبارها طبيعة أدوات الإعلام صاحبة الأجندة، والتى هى فى التحليل الواقعى أداة للسلطة الحاكمة، حيث أجندتها ذاتها هى أجندة السلطة السياسية الحاكمة، كما أن فعالية الأجندة وافتراض أجندة للمجتمع المصرى يجب أن تأخذ فى الاعتبار تحليل طبيعة العلاقة بين قوى الرأى العام المصرى التى تنظر بارتياب لطبيعة الخطاب السياسى الرسمى والقوى التى يصدر عنها، وذلك لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة فى مصر.

والخلاصة أن المسألة بوجه عام لا يمكن أن تكون تطبيقا آليّا لبعض التقنيات البحثية، والأدوات العلمية- دون نظر إلى السياق الذى يحدد كفاءتها وفعاليتها، بل وقد يقود إلى عدم صلاحية أداة فى مجتمع معين برغم صلاحيتها فى مجتمع آخر، وعمومًا تقدم دراسات الأجندة مؤشرات جيدة.

والواقع أن الدراسات السابقة تعانى من أوجه قصور على مستوى المفاهيم، والإجراءات المنهجية، واستخلاص النتائج، ونأمل فى هذا الكتاب أن نتمكن من تلافى أوجه النقص والقصور، وتحقيق قدرمن الإضافة العلمية، والإسهام فى تحقيق نوع من التراكم العلمى فى هذا الحقل الأكاديمى.

* * *

هوامش ومراجع الفصل الأول

للمزيد من التعمق حول القضايا الواردة فى هذا الفصل راجع المصادر والمراجع التالية :

١- ناصيف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت: دار أمواج، ط١، ١٩٩٥م.

٢- ميشال فوكو، المفرد والجمع، نحو نقد العقل السياسى (ترجمة: عبد اللطيف قطيس)، مجلة الفكر العربى، السنة العاشرة، العدد ٥، بيروت: معهد الإنماء العربى، ص ١٢٧ : ٢١٨.

- ويرى البعض أن: السحر، والدين، والأيديولوچيا. . . ثلاثة تنويعات متتالية لا انفصال بينها لموضوع واحد هو « سلطة الكلمات ». . وأن هناك تشابهًا بين الساحر، ورجل الدين، والداعية السياسى فى الهدف الذى يجمعهم وهو السيطرة على الآخرين (المخاطبين)، وإعادة توجيههم، والتحكم فى سلوكهم. راجع :

- ريجيس دوبريه، نقد العقل السياسى (ترجمع : عفيف دمشقية)، بيروت: دار الآداب، ط١، ١٩٨٩م، ص ١١٢ . وقارن:

Thomas N . Franck and Edward Weisband , Word Politics : Verbal Strategy - amoung the Super Power (New York : Oxford University Press , 1998)

٣- جيهان رشتى: نظم الاتصال الإعلام فى الدول النامية، القاهرة: دار الفكر العربى ط١ ١٩٧٢م. وراجع أيضًا :

- د. ألفت أغا: الإعلاميون وقضايا التنمية الشاملة، دراسة حالة الإعلام المصرى، **مجلة الفكر الاستراتيچى العربى، العدد (٢٣) يناير ١٩٩٣م.**

- د. عبدالرحيم نور الدين حامد، نماذج الاتصال التنموى، رؤية نقدية، **مجلة شئون اجتماعية، عدد (٣٠) ١٩٩٢م.**

- د. كمال المنوفى: الرأى العام فى الدول النامية، بيئته ومشاكل قياسه، **مجلة عالم الفكر، مجلد (١٤)، عدد (٤) يناير، فبراير، مارس ١٩٨٤م.**

4- pAndrew A. Moemeka (ed.), Communication for Development: A New Pandisciplinary Perspective, New York: State University of New York press, 1994 .

5 -The american public opinion and the Gulf War : Some polling issues ,Public **opinion Quarterly** , Vol 57, N0 1 , Spring 1993.

- يوجد نوع من الرفض الفرنسى لهيمنة الثقافة الأمريكية على مقاليد القضايا الثقافية فى القارة الأوروبية - وقد اتضح ذلك فى التحفظات الفرنسية على البنود المتعلقة بالنواحى الثقافية فى اتفاقية الجات مثلاً - حول هذا الموضوع راجع :

- مى عبدالله سنو، قراءة فى كتاب «الإعلام الصادم» **النمسا: مجلة منبر الحوار، السنة الثالثة العدد ٣٠** ، خريف ١٩٩٣م، ص١٤٠-١٤٥.

6- James R. Beniger, Toward an old New Paradigm : The Half Century Flirtation with Mass Society, Public opinion Quarterly, Spring, 1987 Vol, 51, No. 1 pp., 46-66.

٧ـ حامد ربيع: أبحاث فى نظرية الرأى العام (نص المحاضرة التى ألقيت على طلبة الفرقة الرابعة العام الجامعى ٨٠/ ١٩٨١م)، د. د، ١٩٨٢م.

٨ - راجع للمقارنة بتغطية هذه الرؤى من الناحية الإعلامية: -

- بسام ضو: قوة الإعلام الغربى المقنع، **مجلة الفكر العربى**، خريف ١٩٩٣م.

- مى عبدالله سنو: التأثير السياسى لوسائل الإعلام وإمكانيات الالتزام بالأخلاقيات والموضوعية، **مجلة منبر الحوار، عدد(٤)، ١٩٩٣م**

٩ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م، ص٢٣-٣٩.

- حامد ربيع: نظرية الاتصال: السلوك الإدراكى، القاهرة: د.د، د. ت، ص١١٥-١٢٥.

١٠ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية - المرجع السابق، ص٢٨-٣٠.

١١ - استخدام د. حامد ربيع مفهوم Apoltical civilization ليشير إلى «الحضارة اللاسياسية» وهى تعنى المضمون الذى شرحناه تحت عنوان الحضارة العبر سياسية أو المتعدية Trans Political civilization للنواحى السياسية؛ وذلك لكى نتجنب اللبس الذى يمكن أن يثور فى الذهن من جراء استخدام مفهوم الحضارة اللاسياسية بالمعنى الذى أورده.

١٢ - حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية... دراسة منهجية فى النظرية السياسية الإسلامية، القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٩٣م ص١٧-٢٠.

١٣ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية... مرجع سابق، ص٣٩-٤١.

١٤ - رحمة بورقيه، الدولة والسلطة والمجتمع... دراسة فى الثابت والمتحول فى علاقة الدولة بالقبائل فى الغرب، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١ ١٩٩١م، ص١٣-١٩.

١٥ - راجع حول هذه الفكرة: -

- ناصف نصار، منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر.. مرجع سابق، ص١١٩-١٣٢.

- مالك بن نبى، عالم الأفكار.. الصراع الفكرى فى البلاد المستعمرة، بيروت: دار الشروق، ١٩٧٨م.

١٦ - د. محمد ماهر أبوالعينين، الانحراف التشريعى والرقابة على دستوريته: دراسة تطبيقية فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الحقوق، ١٩٨٧م، ص١٣٥-١٤٨.

١٧ - رحمة بورقية، الدولة والسلطة والمجتمع... مرجع سابق، ص١٣-٢١.

١٨ - راجع حول ذلك: -

- عبدالله ناصف، السلطة السياسية من ضرورتها وطبيعتها القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.

١٩ - حامد عبد الماجد، الوظيفة العقيدية... مرجع سابق، ص١١٤-١١٩. وقارن:

- فؤاد إسحق الخورى، السلطة لدى القبائل العربية (سلسلة بحوث اجتماعية) بيروت: دار الساقى، ١٩٩١م.

٢٠ - عبدالله العروى، مفهوم الدولة، الرباط: دار الطليعة، ١٩٨٥م.

21 - Meg, Social Sciences and state, **Socilogy VOL.,16.** august, 1982,PP.,406-405

٢٢ـ د. فاروق يوسف، القوة السياسية من اقتراب واقعى، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٧م، ص٣٥-٤٤.

٢٣ - حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

٢٤ - حول تقسيمات مختلفة لمراحل تكوّن ظاهرة الرأى العام ـ طبقا لمعايير متباينة ومتنوعة - راجع:

- حامد ربيع: نظرية الرأى العام، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق. د. ت، ص، ١٢٢-١٢٨.

- محمد عبدالقادر حاتم: الرأى العام: كيف يقاس؟ يساس؟ يتكون؟ يتنبأ؟، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٩٧م.

25 - Phillip E. Converse , Changing Conception of Public Opinion in the Political

Process, P. O. Q., Winter 1987, vol. 51, o. 4, pp. 12-24.
26 - Harwood L. Childs: An introduction to public opinion, New York: John Wiley & sons, 1940
27- Norman & John Powell,Anatomy of public opinion, New York:prentice-Hall,Inc,1991.
٢٨ ـ راجع أمثلة للتحكم فى الإدراك عبر احتكار المعلومة من ناحية، والتلاعب بالنظام القيمى من ناحية أخرى:
- إدوارد سعيد: تغطية الاسلام.. كيف تتحكم وسائل الإعلام الغربى فى تشكيل إدراك الآخرين وفهمهم (ترجمة سمير خورى) بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط١ ١٩٨٣. وأيضا:
- عبدالباسط عبدالمعطى: الإعلام وتزييف الوعى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة. ١٩٨٧.
Dan D. Nimmo Charles M. Bonhean, Political attitudes & Puplic opinion, New – York: David Mckay Company, Inc, 1998 .
- Diana C. Mutz, Direct and indirect Routes to Politicizing Personal Experience; Does Knowledge make Difference, **P.O.Q - Winter 1993,** Vol 57, No. 4.
٢٩ ـ راجع حول التحليل العميق لمكونات ظاهرة الرأى العام الدراسات التالية:
Phillip E. Converse : Changing Conception of Public Opinion in the Political – Process, **P. O. Q., Winter 1987,** vol. 51, o. 4, pp. 12-24.
- John P. Robinson, Communications concepts P. O. Q., vol, 57, No. 4, winter, 1993, pp., 614-621.
-Edwin Emery and els, Introduction to Mass Communication , New York : Dodd,Mead&Company,1995.
- Norman R. Luttberg ,public opinion and public policy: Models of political linkage illinois: the dorsey press Home wood, 1998 .
٣٠ ـ حول توصيفات مختلفة لهذه المرحلة، والتفاعلات داخلها راجع:
- سامية محمد جابر: الاتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث النظرية والتطبيق، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م.
- أنيد ليجارف: حكم الأغلبية نظريًا وعمليًا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٢٩ أغسطس، ١٩٩١م.
- المحرر: الإعلام والرأى العام، مجلة عالم الفكر، المجلد (١٤) العدد ٤، ١٩٨٤م
Gina M. Garramone and Charles K. A Thin , Mass Communication and political – Socializution, specifying the Effects, - **P.O. Q - Vol 50** , Spring 1986.
- William J.chotty ,public opinion and politics , New york: Holt, Rinehart and winston, 1997 .
- James Gurran,and others,Mass communication and society , London: the open university,1998.
٣١ ـ راجع لمزيد من التفصيل الفصل المكرس للرقابة السياسية.
٣٢ – راجع لمزيد من التفاصيل الفصل المكرس للدعاية السياسية.
٣٣ – راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.
٣٤ – حول مفهوم «المقاومة بالحيلة» – والذى نعده أحد المقتربات التحليلية التى يمكن تطويرها لدراسة طبيعة الرأى العام المصرى فى بعض مظاهره المخفية، راجع:

- جيمس سكوت، المقاومة بالحيلة . . كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، بيروت: دار الساقى، ١٩٩٥م.

٣٥ - راجع حول هذه التقسيمات:

Edwin J. Thomas and Bruce J. Biddle (ed) A The Nature and History Role Theory, in Bruce J. Biddle ,Role Theory ,(New York: acadamic Press,1979)

Raymond F .Hpkins , Political Roles: Micro Analysis ,New York :free Press ,1962) pp., 302--303-

٣٦ - راجع المبحث الثانى فى هذا الفصل لمزيد من التفاصيل.

٣٧ - عبدالله ناصف، المرجع السابق، ص١٣-١٨.

٣٨ - بول كلافال، المكان والسلطة (ترجمة د. عبدالأحد إبراهيم شمس الدين)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط١، ١٩٩٠م، ص٣٩-٤٨.

٣٩ - بيير بورديو، الرمز والسلطة (ترجمة عبدالسلام بن عبد العالى)، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩١م ص١٢-٣١.

٤٠ - اتبعنا هذا التقسيم فى الكتاب ووظفناه فى إطار محاور الدراسة الثلاثة الأساسية كما سيتضح من الصفحات القادمة.

٤١ - راجع تفاصيل ذلك فى الفصل السابع من الكتاب.

٤٢ - راجع حول تحديد الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية - والتى استقاها الباحث فى دراسته من نظرية وظائف الدولة لدى د. حامد ربيع - فى: حامد ربيع: نظرية الاتصال: السلوك الإدراكى، القاهرة: د. ت.

٤٣ - حول ذلك راجع للمقارنة:

- نادية حسن سالم: أسلوب غير تقليدى لقياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (١٧)، عدد (١)، يناير ١٩٨١، ص ٤٤، ٢٩، وأيضا:

- د. جمال زكى، عبدالحليم محمود: المقابلة كوسيلة لجمع البيانات من الريف المصرى، المجلة القومية الاجتماعية، العدد ٣ سبتمبر ١٩٦٤م.

٤٤ - د. سيف الدين عبدالفتاح، أزمة الإعلام وإعلام الأزمة فى «حتى لا تنشب حرب عربية - عربية جديدة»، كلية الاقتصاد - مركز البحوث والدراسات السياسية - ندوة ١٩٩٢م، ص٣٥-٣٨.

- حسن الحسن: الإعلام والدولة، بيروت: مطابع صادر، ط٢ ١٩٦٥م.

- محمد مصالحة: السياسة الإعلامية الاتصالية فى الوطن العربى، لندن: الشروق الدولية، ط١، ١٩٨٦م.

٤٥ - حول نماذج من الأدوار الإعلامية التى تقوم من خلالها أجهزة الإعلام بإمداد المواطن بقدر من (المعلومات) حتى يتم تكوين الصورة الحقيقية والواقعية لديه، ولمزيد من التفاصيل راجع:

- عاطف عدلى العبد: دور التلفزيون فى إمداد الطفل المصرى بالمعلومات من خلال برامج الاطفال دراسة تحليلية وميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٨٤.

- شاهيناز محمود بسيونى: أهداف الإذاعات المصرية وتأثيراتها الإعلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٦م.

- السيد بهنسى حسن: وسائل الإعلام المحلية ودورها فى تزويد الطفل بالمعلومات، دراسة تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الإعلام، ١٩٨٥.

- و راجع حول الدور التثقيفى للتلفاز والإذاعة: -

- وجيه سمعان عبدالمسيح: دور التلفزيون فى التغيير الثقافى والاجتماعى رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٧٩.

- سهير أحمد جاد: البرامج الثقافية فى التلفزيون: دراسة فى تحليل المضمون فى التليفزيون ج، م، ع، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ١٩٨٧م.
- سهير أحمد جاد، البرامج الثقافية فى الإذاعة المسموعة، دراسة مقارنة بين البرنامج العام وصوت العرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الإعلام ١٩٨٤.

٤٦ - د. حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، مرجع سابق، ص١١٣-١١٥، وقارن:
- د. خليل صابات: النظام الجديد للإعلام الدولى، **مجلة الفكر، المجلد (١٤)، عدد ٤ يناير فبراير - ط١، مارس ١٩٨٤.**

٤٧- جون ميرل ورالف لونيشتاين: الإعلام وسيلة ورسالة (ترجمة د. ساعد الحارثى)، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٩م.

٤٨ - حامد عبدالماجد، مرجع سابق، ص ٧٢.

- وغالبًا ما يختلط الإعلام بالدعاية - راجع للمقارنة :-
- حسن عماد عبدالمنعم مكاوى: دراسة الخدمة الإخبارية التى يقدمها راديو القاهرة ومقارنتها بالخدمة الإخبارية الموجهة من هيئة الإذاعة البريطانية للمستمع المصرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الإعلام: قسم الإذاعة، ١٩٨٩م.

٤٩- هناك من الباحثين من يعترض على كثرة ترداد مفهوم الأجندة؛ نظرًا لأنها لفظ أجنبى غير دال على معنى محدد، ونرى أن مفهوم جدول الأعمال أو قائمة الأولويات قد يكون من أفضل التعبيرات ذات المعنى. .

٥٠ - اذا أخذنا فقط الدراسات الأكاديمية التى اعتنت بدراسة الدور السياسى دون أن تولى تحديد المفهوم اهتمامًا محوريًا كمفهوم تحليلى، نجدها على سبيل المثال و ليس الحصر:
- أميرة محمد كامل الخربوطلى، الدور السياسى للعسكريين فى تركيا (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٢م.)
- عبد الهادى عبد الكريم الخطيب، الدور السياسى لحركة الإخوان المسلمين فى المجتمع المصرى ٣٦-١٩٥٢ (رسالة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة - ١٩٨٠).
- هويدا عدلى رومان، الدور السياسى للحركة العمالية فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد - ١٩٩٠م).
- عبد العزيز شادى، دور الأحزاب الدينية فى النظام السياسى الإسرائيلى٦٨ - ١٩٧٨م (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد - ١٩٩٢م).

وقد لاحظ الباحث أن قلة من الدراسات الأكاديمية اهتمت بتحديد المفهوم وتأصيله، وإن كان الأمر من باب رفضه، والبحث عن بديل تراثى له، ونرى على العكس أن هذا المفهوم يصلح لدراسة هذا الموضوع. . . وحول أمثلة للدراسات التى قامت على أساس تحديد مفهوم «الدور»:

د. ماجدة صالح، الدور السياسى للأزهر، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣م.
- فوزى خليل، دور أهل الحل والعقد فى النظام السياسى الإسلامى: دراسة فى خبرة الدولة الإسلامية الأولى، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية: كلية الاقتصاد، ١٩٩٨م)، ص ٣٦ .
- هبه رءوف عزت، المرأة والعمل السياسى. . . . . رؤية إسلامية (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد ١٩٩٣ م.
- بشير أبو القرايا، الدور السياسى للمسجد، (رسالة ماجستير فى العلوم السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٩٥.

Carol Living Stone, Role Play Learning, (London: Longeman, 1983) .
- Alan Roland, Carear & Mother Bood, Strugles for new Identity About Role Theory, (New York: Human Sciences Press, 1979 .

٥١ ـ لا يمكننا الحديث عن السلطة دون ذكر: دوركايم، وماركس، وفيبر، أو بعض الأنثربولوچيين الفرنسيين مثل: كلاستر، وبلاندييه، وكودلييه ـ وكثير من الأنثربولوچيين الأنجلوسكسون مثل: چلوكمان، وسوتهال وغيرهم، بل وأكثر من ذلك أصبحت مسألة السلطة محوراً أساسيًا من محاور الفكر الفلسفى المعاصر فى فكر: فوكو، ودريدا، وبارث، ودولوز. . ، وإذا كنا فى دراستنا هذه نحاول تهميش دور (الدولة)، وتقوية دور (المجتمع المدنى) من خلال تقوية تعبيرات رأيه العام وإفراغها فى أشكال مؤسسية متجذرة. . ، فإن هذه القضية طُرحت جزئيًا، وبشكل معين محوره التمييز بين سوسيولوچية الدولة، وسوسيولوچية السلطة باعتبار أن الفصل بينهما هو وجه آخر لتصور العلاقة بين الدولة والمجتمع (أى لتصور: طبيعة الدولة، وتجلياتها، وحدودها)، فإذا كنا نعتبر الدولة ـ جهازاً بالأساس ـ فيمكن أن نتحدث عن سوسيولوچية الدولة، أما إذا اعتبرنا الدولة ـ كسلطة ـ تتجاوز الجهاز، فإنه يصبح من المعقول واللازم التركيز بالدرجة الأولى على سوسيولوچية السلطة. . ، والأكثر من ذلك أن مسألة (الدولة) و (السلطة) اهتم بكل منهما علم خاص فالدولة ـ كجهاز مهيكل وفعال لازم على العموم تبنت دراسته علم السوسيولوچيا، فى حين أن الأنثربولوچيا كعلم برز على أثر الحركة الاستعمارية اصطدم بأشكال مغايرة لممارسة السلطة، ومن هنا كانت نقطة البدء فى اهتمامه بدراسة السلطة كمتجاوز لجهاز الدولة. . ، هذا التمييز لا يعنى بالقطع أن هناك فصلاً جامداً بين التصورين؛ وذلك لأن الأنثروبولوچيا لم تكن فى معزل عن تأثير السوسيولوچيا فى أية مرحلة من مراحل تطورها. . ، بل إن هذا التمييز يساعدنا بدرجة من الدرجات على التمييز بين منطلقات النظر والتصنيف للسلطة السياسية، كما يتضح من الصفحات القادمة.

راجع:

رحمة بُورقيَّه، الدولة والسلطة والمجتمع. . . . . دراسة فى الثابت والمتحول، بيروت: دار الطليعة، ط١، ١٩٩١م، ص ١٩٣.

٥٢ – عبدالله إبراهيم ناصف، السلطة السياسية، ضرورتها وطبيعتها، القاهرة، دار النهضة د. ت، ص٤.

٥٣ – جون كنيث جالبرايت (ترجمة: محمد عزيز)، تشريح السلطة، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٨م، وراجع للمقارنة ولمزيد من التفاصيل.

– جورج بوردو، الدولة (ترجمة د. سليم حداد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للأبحاث والدراسات، ١٩٨٥م، ص١٠٣.

– ألفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة (ترجمة ومراجعة د. فتحى بن شنوان: الدار الجماهيرية، ١٩٩٢م.

٥٤ – ومن هذه الاستطلاعات – بالإضافة إلى الاستطلاع حول زيارة الرئيس السادات للقدس، واحتياجات أهالى سيناء – والتى نتناولها:

– أمانى قنديل: استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (قسم بحوث وقياسات الرأى العام) ١٩٩١م.

– أمانى قنديل: استطلاع رأى نخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر ـ دراسة فى استطلاعات الرأى، **المجلة الاجتماعية القومية، مجلد (٢٣)**، يناير مايو سبتمبر ١٩٨٦ م، ص ١٥.

٥٥ – لقد أصبحت هذه الاستطلاعات الدعائية بمثابة «موضة» تقوم بها بعض مراكز الأبحاث متواضعة القدرات وذات الارتباطات ببعض الأنظمة، وبعض الصحف والمجلات فى بيان نجاح سياسة معينة أو قرار محدد ـ راجع:

– جون آر ماكرثر: الجبهة الثانية التضليل الإعلامى فى حرب الخليج (ترجمة محمود برهوم وشقوال ناصر)، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣م.

٥٦– محمد شومان: الموضوعية والتحيز فى قياسات الرأى العام وندوة رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، القاهرة: المعهد العالمى للفكر الإسلامى ونقابة المهندسين، ١٩٩٢م.

٥٧ - ناهد صالح: مؤتمر استطلاعات الرأى Opinion Polls، **المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٤)، ١٩٨٧م.**

٥٨ - د. ناهد صالح: استطلاعات للرأى العام، القواعد المنهاجية والمبادئ الأخلاقية، **المجلة الاجتماعية القومية، عدد (٢) سبتمبر ١٩٨٧،** ص ٣ - ٢٤.

٥٩ - د. يوسف سلامة: الاستعارة الأيديولوچية والتحيز المنهجى (ندوة رؤية معرفية دعوة للاجتهاد ١٩٩٢م).

٦٠ - اخترنا الاستطلاعات ذات الطبيعة السياسية دون أن ننفى أهمية وحيوية استطلاعات أخرى ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية أجراها باحثون آخرون، راجع على سبيل المثال:

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية: استطلاع رأى عام حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جرائم الحدود، القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٥.
- محمد سلام آدم (وآخرون)، استطلاع للرأى العام حول ظاهرة الدروس الخصوصية - جهاز قياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (١٧)، عدد (١)، يناير ١٩٨٠م.
- نجوى خليل: استطلاع للرأى حول البرامج التعليمية فى التلفزيون، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، مايو ١٩٩٠م.

٦١ - محمد شومان، مرجع سابق، ص ٤-٧.

٦٢ - ناهد صالح، سيكولوچيا السياسة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.

٦٣- وحول نماذج من الدراسات التى تغطى علاقة وسائل الاتصال بالمشاركة والتنمية السياسية:

- ثروت زكى: وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية، دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٨١ (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
- السيد عبدالمطلب غانم، علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٧٦م.
- السيد بخيت محمد، دور الصحافة المصرية فى التنمية الثقافية (رسالة ماجستير، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٨٩م).

٦٤ - راجع من أمثلة الدراسات حول ذلك الموضوع:

- حنان فاروق جنيد، دور الاتصال فى انتشار مجموعة من المستحدثات الاقتصادية والصحفية فى مصر (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١م).
- محيى الدين عبدالحليم، الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام: دراسة ميدانية فى الريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام ١٩٨٢م.

٦٥ - راجع حول دراسة تحديد الأجندة النماذج التالية:

Wanta , Wayne and Yu _ Wei Hu , The effects of Credibility , Reliance and - Exposure on Media Agenda --Setting : A path Analysis Model , **Journalism Quaarterly** , 71 : 1 , 1994 PP. 95 -- 8 .

- Time -- Iag differences in The Agenda - Setting proccess, **International Journal of public opinion Reseaarch**_, vol 6 ,No ., 3 Fall 1994 .

_ Holli A . Semeetko (and others) , The Formation of campaign Agendas : A Compartive Analysis of party and Media ,**P. O.Q, Spring** 1988 , vol 52, No,2,

pp., 262-275.

* * *